محضر الجلسة رقم 031

<u>التاريخ</u>: الثلاثاء 10 رمضان 1443 هـ (12 أبريل 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

فِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰزِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يعقد المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في معالجة النقط المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة الشفهية، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات ومن إعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين الجلسة:

فِسْمِ اللَّهُ الرَّمْنِ الرَّحِيمِ

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب المجلس بإخبار من السيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يفيد من خلاله باختيار هذه المجموعة لموقع المساندة النقدية للحكومة واعتزامها تنسيق مواقفها وممارسة واجباتها الدستورية داخل المجلس، بما تقتضيه المصلحة العامة مع فرق ومكونات الأغلبية.

وأودع أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية لدى مكتب المجلس مقترح قانون بتغيير القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.108، الصادر في 18 من شوال 1436 (الموافق لـ 4 أغسطس 2015).

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين بما يلي:

- الأسئلة الشفوية: 295 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 161 سؤالا؛

-الأجوبة الكتابية: 99 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نستهل جدول أعال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجمة للسيد وزير التجهيز والماء حول "النقص في الموارد المائية"، والتي تجمعها وحدة الموضوع. والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي، وموضوعه "التدابير المتخذة لمعالجة إشكالية ندرة المياه".

الكلمة لأحد السادة باسطى السؤال.

تفضل السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا سيدي الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

إخواني، زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم حول إشكالية ندرة الماء بالمغرب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "تدارك النقص في الموارد المائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

إذن نمر إلى السؤال الثالث، موضوعه "ترشيد الموارد المائية وتعميم معالجة المياه العادمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

سؤال الفريق الاستقلالي اليوم يتمحور حول التدابير التي تقوم بها وزارة التجهيز في إطار ترشيد الموارد المائية والحيلولة دون استنزاف الفرشة المائية والبحث عن موارد مائية جديدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والماء للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالنقص في الموارد المائية.

تفضل السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

لِبْ مِ اللَّهِ الرَّحْمَٰزِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أريد أن أهنئكم بحلول شهر رمضان المبارك، وفي هذا الإطار بالنسبة لهذا السؤال الهام من الضروري أن أعطي لكم بعض المعطيات حول التساقطات المطرية الأخيرة، وفي الواقع يمكن لنا نقولو أننا نحمد الله سبحانه وتعالى على هاذ أمطار الخير، لأن في هاذ المدة ابتداء من فاتح مارس الماضي إلى اليوم وصلنا إلى واحد التساقطات مطرية التي تشكل ضعف التساقطات المطرية من شهر شتنبر إلى أواخر شهر فبراير؛ أي أنه في شهر و10 أيام كانت الساقطات المطرية اللي فاتت ما تم تحقيقه ما بين شهر شتنبر وشهر فبراير.

وبالتالي التساقطات المطرية وصلت إلى 6365 ميليمتر في الوقت اللي كانت فيه في 2976 ميليمتر، وهذا بالطبع كان عنده وقع إيجابي على أولا الفرشة المائية، ثانيا وقع إيجابي كذلك على الفلاحة، خصوصا أنه اليوم يمكن لنا نقولو بأن، إن شاء الله، تم إنقاذ الموسم اللي هو مرتبط بالربيعي بالنسبة للفلاحة، كذلك حتى بالنسبة للحبوب عندنا واحد مليون هكتار اللي، إن شاء الله، نتمناو على الله أنه يمكن تنقذ، وبالتالي يكون الموسم الفلاحي أحسن مما كان منتظرا، بالطبع غادي يكون أقل من المتوسط، ولكن غادي يكون في واحد المستوى اللي هو غادي يكون، إن شاء الله،

وثانيا بالطبع بالنسبة للجانب المرتبط بالماشية، فهذا أعطى واحد نفس كبير، وأنتم عرفتم الأسواق كيفاش ارتفعت السعر ديال الماشية، وهذا إيجابي في حد ذاته، لأن تيبين، الحمد لله، بأن كاين واحد الانتعاشة وأن كان كذلك الربيع الكافي في هذا الإطار.

النقطة الثانية وهو الانعكاس الثاني وهو بالطبع على السدود، هنا يمكن لنا نقولو بأن حقينة السدود وصلت اليوم إلى 5.532.000.000 متر مكعب، في الوقت اللي كنا في أواخر شهر فبراير في مستوى ما كتجاوزش واحد الزيادة محمة اللي وصلات أن النسبة ديال ملء السدود هي 34.3% وهذا بالطبع عندو وقع إيجابي على العديد من المناطق، ولكن اللي باغي نأكد ليكم وهو أنه اليوم بالنسبة لنسبة السدود عندنا أكثر من الثلث ديال السدود اللي

تجاوزنا 50% ديال الملء، بل وحدين وصلنا لـ 100% ديال الملء، وهذا في حد ذاته شيء في حد ذاته منهم (barrage) ديال المتوسط- وهذا في حد ذاته شيء إيجابي اللي غيساعد كذلك على حل الإشكالية المطروحة بالنسبة للعديد من المناطق.

ولكن، بالطبع هاذ الأمر كيخصنا كذلك نقارنو مع السنة الماضية بالنسبة مقارنة مع السنة الماضية، تتبقى النسبة أقل، لأن السنة الماضية كانت النسبة وصلت إلى 50.8% أي بالتالي رغم هاذ الجهودات ورغم هاذ الأمطار الحمد لله ديال الخير، فيمكن اعتبار بأن هاذ الأمر لازال هنالك نقص، الحمد لله باقي الثلث اللي إن شاء الله غتريد تغذي السدود، وهذا كذلك غيساهم في تحسين الوضعية.

ولكن رغم ذلك، كما تعلمون فالوزارة اتخذت العديد من التدابير الاستباقية، وهذا هو الدور ديال الحكومة، وهو أن تتخذ تدابير استباقية بالنسبة للمناطق اللي هي أكثر تضررا، ولازلنا عندنا بعض المناطق اللي قد تعاني من إشكاليات وانتوما تتعرفو المنطقة ديال الشرق، خصوصا بالنسبة لوجدة فهي تعاني، كاين كذلك انقطاعات فالماء اليوم بالنسبة للمدينة النتيجة ديال الضعف ديال الواردات المائية بالنسبة للمنطقة، عندنا إشكالية كذلك بالنسبة لتانسيفت اللي هي كذلك كاين واحد النقص فهاذ المنطقة، وبالنسبة لزيز كذلك حتى هو كاين هاذ الإشكالية، وبالتالي فالحكومة اتخذت العديد من التدابيرمن بينها:

أولا، البرنامج الاستعجالي بالنسبة لملوية، هاذ البرنامج الاستعجالي اللي درنا فيه 1.3 مليار ديال الدرهم، الهدف منه وهو مواجحة هاذ الإشكاليات، وبالتالي اخذينا الماء من سد اللي هو كان موجه للسقي باش يمشى للماء الصالح للشرب؛

ثانيا، كذلك درنا تحسين القنوات فهاذ الإطار ديال الربط باش يمكن لينا كذلك نطورو الإمكانيات المائية اللي تتوصل لمدينة ديال وجدة؛

ثالثا، درنا كذلك وهذا شيء مهم جدا وهو درنا أثقاب استكشافية بالنسبة للمناطق ديال جرسيف، بالنسبة لتاوريرت واللي الحمد لله صبنا فيهم الماء الكافى، وبالتالى ما بقاش عندنا مشكل بالنسبة لهاذ المناطق؛

ودرنا الربط كذلك بالنسبة لبركان إلى آخره باش كذلك نضمنو أنه متقاسش من ندرة المياه.

بالنسبة لتانسيفت فحسنا وانطلقنا فالعملية ديال المراجعة وتقوية كذلك البعد المرتبط بتحسين المردودية وديال الشبكة في مدينة مراكش وكذلك اخذينا الماء من سد اللي هو فلاحي اللي وجمناه للماء الصالح للشرب، زيادة على الأثقاب الاستكشافية وكذلك بالنسبة للمنطقة ديال زيز-كير اللي درنا وهو أن صبنا أنه عندهم الماء مالح في بعض المناطق، وبالتالي غنديرو لو كذلك تحلية المياه باش يتم استغلاله للماء الصالح للشرب، وبالتالي بهاذ الكيفية غيمكن لينا نضمنو أن المناطق الأكثر تضررا بأن عندنا الإمكانية ديال مواجمة هاذ الأمر.

زيادة على هاذ الأمر فقمنا بـ 3 ديال الأمور أساسية:

الأمر الأول مرتبط بالمنطقة ديال سوس، لأن فعلنا اليوم المحطة ديال تحلية المياه اللي هي اليوم تتعطي الماء لمدينة أكادير ولمنطقة أكادير الكبرى، وبالتالي اليوم ما بقاش عندنا إشكالية ديال الماء بالنسبة للمنطقة، وتزاد الحمد لله السد ديال أولوز وتزادت كذلك الماء الكافي باش تمشي كذلك للسقى بالنسبة للفلاحة بالنسبة للمنطقة.

كذلك، الشأن بالنسبة أننا أعطينا انطلاقة لتحلية المياه بالنسبة لمدينة الدار البيضاء، وبين قوسين ملي تنتكلمو على مدينة الدار البيضاء، درنا الربط ما بين الدار البيضاء الشهالية والدار البيضاء الجنوبية باش يمكن نمدو الماء ابتداء من حوض أبي رقراق، من خلال السد كذلك ديال محمّد بن عبد الله باش نضمنو أن ما يوقع أبي انقطاع في مدينة الدار البيضاء وطلقنا تحلية المياه ديال 300 مليون متر مكعب، زيادة على أننا غادي نطلقو كذلك تحلية المياه بالنسبة للشرق وخصوصا بالنسبة لمدينة الناظور، اللي مع الأسف ما عندهاش فرشة مائية، زيادة على برامج مرتبطة بالحفاظ على الفرشة المائية، وكما تعلمون أطلقنا حملة تحسيسية بالنسبة للاقتصاد في الماء، خصوصا بالنسبة للمارسات ديال المواطنات والمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

للأسف، السيد الوزير، جوابكم لم يكن مقنعا بالنسبة لنا بتاتا، في الوقت كنا كنتسناوكم أنكم غادي تجاوبونا في إطار استراتيجية عامة ديال الدولة ديال الحكومة على إشكالية ندرة المياه، قدمتو لنا الجواب في إطار نشرة جوية، 3600 ميليمتر، تساقطات مطرية، نسبة السدود، ملئها إلى آخره في الوقت اللي السؤال ديالنا كان أعمق من ذلك وأكبر.

نحن نسائلكم حول إشكالية الماء في المغرب وتوضعت استراتيجية سابقا ديال استراتيجية المياه 2010-2030، النموذج ديال البرنامج الوطني ديال الماء 2020-2050، نسائلكم كذلك عن "المجلس الأعلى للماء والمناخ" اللي لا نسمع عنه أثرا، نسائلكم كذلك عن قانون الماء 95.10 اللي مشلول ومراسيمه التطبيقية مشلولة وتنفيذه مشلول بتاتا، في حين أنكم كتجاوبونا على تساقطات مطرية وعلى إشكالية الماء الصالح للشرب وثقب هنا وثقب لهيه، هذا مؤسف جدا.

السيد الوزير،

انتوما خبرتم الإشكالية ديال الماء ملي كنتو في المؤسسة ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتتعرفوها أحسن مني وأحسن ربما من واحد العدد ديال الفاعلين في هذا الباب، ولكن اليوم جئتمونا بجواب غير شافي وغير كافي لنا بتاتا ومن خلالنا الرأي العام الوطني.

السيد الوزير،

نسائلكم حول برنامج أو مشروع أكبر مشروع اللي كان نادى به المرحوم الحسن الثاني في 97 عندما دشن سد الوحدة أو سد المجاعرة اللي عندو فائض سنوي في كل سنة ديال ما يزيد عن مليار متر مكعب اللي تتمشي للبحر وما قدرتوش تحولوها لوسط المغرب وما قدرتوش تجيبوها للرحامنة وتجيبوها لدكالة وتجيبوها لهذه المناطق، هذا هو اللي غيط الإشكالية الحقيقية ديال الماء، ماشي الإشكالية هي الثقوب المائية ديال الآبار اللي ممكن تجف بين فينة وأخرى.

الإشكالية ديال الماء أكبر مما تفضلتم بالجواب عليه، السيد الوزير، ننتظر منكم تدخلات كبيرة جدا فيما يخص.. ولا هذه الهندسة الحكومية ملي جابت وزارة الماء راه ماشي عبثا، ولكن من أجل حل هذه المعضلة، تكلمتم غير على الماء المتعلق بالماء الصالح للشرب وفين هو الماء ديال الفلاحة؟ وفيه هو الماء ديال مجالات أخرى اللي بللايير ديال المتر مكعب اللي محتاجاها بلادنا مستقبلا؟

احنا جيل اللي كنستنزفو الثروات المائية ديال الأجيال القادمة، ما بغيناش كونو المغول ديال هذا الوقت.

السيد الوزير،

راه احنا مسؤولين أمام الله وأمام الضمير على الإشكالية ديال الماء وعلى الندرة ديالها، راه شفنا غير شهرين ديال الجفاف في المغرب أشنو الوقع اللي كان عندو وكيفاش تعاملنا معها المواطن المغربي وكيفاش تعاملنا معها والبرامج اللي تخلقت والتحولات كلها إلى آخره في الميزانيات واحنا مازالين جالسين اليوم كنتكلمو على التساقطات المطرية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي حسن.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نثمن المجهوادت اللي تتقوم بها الحكومة في مجال تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي في الفترة ما بين 2020 و2027 الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك مُحَدِّد السادس في يناير 2020، واللي كان

غادي يكلف استثارات مالية بـ 115 مليار ديال الدرهم، هذا البرنامج اللي تيروم إلى دعم وتنويع مصادر التزويد بالماء الشروب ومواكبة الطلب المتزايد على هاذ المورد الثمين.

وبالمناسبة، كذلك نؤكد على الأهمية القصوى للتوجه نحو الموارد المائية غير التقليدية وهو الأمر الذي تعي به الحكومة تمام الوعي، حيث أصبح حلا من الحلول الناجعة للاستجابة للطلب المتزايد على الماء.

وفي هذا الإطار السيد الوزير، غادي نمر على.. كنموذج إقليم آسفي اللي تيتعرف، تيتميز بشحة وندرة المياه الجوفية واللي تيتم تزويده من حقينة سد المسيرة اللي تيتواجد على أم ربيع عبر واحد القنوات سطحية مفتوحة على طول واحد 130 كيلومتر.

هاذ الإقليم تيتزود بواحد تقريبا 40 مليون متر مكعب، ثلثين تيمشي لمعامل المكتب الشريف للفوسفاط والثلث تيمشي للساكنة ديال الإقليم، ومدينة آسفي تتعتبر هي النقطة الأخيرة اللي تيتم تزويدها من الضفة السفلى ديال السد، لأن الضفة العليا تيتم بها تزويد أقاليم أخرى، الشيء اللي تيخلى أنه الصبيب المائي جد منخفض عند وصلوله إلى مدينة آسفي.

فهن بين المقترحات، السيد الوزير، اللي تنقترحو عليكم أنه يتم التعجيل بمحطة تحلية المياه التي سوف ينجزها المكتب الشريف للفوسفاط، وكذلك التعجيل بمحطة تحلية المياه المبرمجة من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب قطاع الماء في القريب العاجل، لأنه تنسمعو بأنه كاين البرمجة ديالها على بعد سنوات، اليوم الإقليم تيعرف واحد الشح وواحد الندرة ديال المياه.

كذلك، السيد الوزير، البحث العلمي تيبقى واحد الضرورة ملحة للانفتاح على التجارب الدولية الرائدة، على سبيل المثال أوروبا وأسيا وأمريكا اللاتينية اللي استطعات أنه تطوير سلالات زراعية عبر السقي بمياه البحر، هذا سيجعلنا نخففو من الحدة على الطلب على الموارد المائية وكذلك الضان ديال الأمن الغذائي الوطني.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب في هاذ الجزء للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نغتنم هذه المناسبة من أجل التنويه بالمبادرات التي أقدمت عليها الحكومة ومن خلالها الوزارة التي تشرفون على تسييرها، من خلال اعتادكم لمقاربة تروم التدبير المحكم والمعقلن للطلب على

الماء، يظهر هذا جليا في اللجوء إلى تحلية مياه البحر، وذلك بهدف تزويد العديد من المناطق بمياه الشرب والسقي كمدينة أكادير، إضافة إلى الأقاليم الجنوبية لبلادنا.

ينضاف إلى هذا الإجراء، إجراءات عديدة، منها تطوير وإصلاح الإطار التشريعي والقانوني وتأهيل الموارد البشرية، إضافة إلى إنجاز السدود الصغرى والتلية وإنتاج الطاقة الكهربائية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي الفيلالي.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السادة المستشارون،على هذه التعقيبات المهمة.

أنا فقط في هاذ الإطار بغيت نقول بأن بالنسبة لآسفي راه طلقناها اليوم مع المكتب الشريف للفوسفاط باش نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة لآسفي، وبالنسبة للعيون كذلك، راه غتنطلق قريبا.

بالنسبة للاستراتيجية راه هي واضحة وكاينة في إطار الاستراتيجية التي تم وضعها من طرف جلالة الملك بالنسبة لـ20-27 ونحن نسرع في وثيرة تطبيقها على أرض الواقع لا بالنسبة للسدود ولا بالنسبة لتحلية المياه ولا بالنسبة لاستعال المياه المعالجة، ولا كذلك بالنسبة لما هو مرتبط بالحفاظ على الفرشة المائية من خلال التعاقدات حول الفرشة، من بينها برشيد التي تم الاتفاق عليها مؤخرا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الآني الرابع موضوعه "محطات تحلية مياه البحر واعتاد تكنولوجيات منخفضة التكلفة في هذا المجال ونطاق استعال المياه المجوفية المتوفرة بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضل السي الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

سؤالنا لكم اليوم، السيد الوزير المحترم، له علاقة بمجال حيوي وهام، له علاقة بالأمن، لكنه أمن من طبيعة خاصة، الأمن المائي بالمغرب.

لذلك نسائلكم عن تصور هذه الحكومة لتسريع وثيرة إنجاز محطات تحلية

مياه البحر والمياه الأجاجة واعتماد تكنولوجيات منخفضة التكلفة في هذا المجال، عن تصور الوزارة لتوسيع نطاق استعال المياه المعالجة وإعادة استعالها، عن خريطة المياه الجوفية المتوفرة بالمغرب وعن تصور وزارتكم لتحيين المخطط الوطني للماء وإعطاء أسبقية للاستثمارات الموجمة نحو تعبئة المياه غير الاعتيادية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال الهام.

في الواقع اليوم تيخصنا نكونو واضحين مع المغاربة ونقولو الأمور كما هي، اليوم الإشكالية الحقيقية أنه هنالك بلادنا بحكم التغيرات المناخية فهي ستواجه الإشكالية ديال ندرة المياه، وبالتالي من الضروري أننا نديرو الاستباقية في هذا الإطار، وبالتالي التركيز كذلك على ما هو مرتبط بتعبئة الإمكانيات المائية من خلال السدود، ولكن في نفس الوقت السدود التلية ما ننساوهاش واحنا غادي نديرو 127 سد غير في هاذ الثلاث السنوات المقبلة من 2022 إلى 2024. ولكن زيادة على هذا الأمر من الضروري أننا نمشيو للوسائل غير التقليدية.

وفي هذا الإطار فتم التركيز على تحلية المياه، لأن تحلية المياه اليوم يمكن نعتبروه بأن بحكم أنه استعال الطاقات المتجددة، فهو تيجعل أن التكلفة ديال تحلية المياه فهي تكون أقل، وهذا تيجعل أنه رجعت في المتناول ديال التحقيق ديالو على أرض الواقع، وخير دليل هو الداخلة، الداخلة اليوم مع تحلية المياه ديال الداخلة جعل أنه الثمن ديال الماء اللي المنتوج ديالو تيتجاوز 2.5 درهم وهذا تيرجع في المتناول لا بالسبة للماء الصالح للشرب ولا بالنسبة للسقي، وهذا شيء إيجابي جدا.

ثانيا، إذن في هذا الإطار الهدف عندنا دبا هو 10 ديال المحطات ديال تحلية المياه، الهدف أننا نوصلو إلى 20 محطة ديال تحلية المياه أننا نطلقوها من هنا إلى 2030، هذا هو الهدف اللي تم تسطيره من طرف الحكومة.

من جمة أخرى، بالنسبة للمياه الجوفية، صحيح أن عندنا إشكالية، تكلمت قبيلة على برشيد أنه تتنخفض سنويا بـ 2 أمتار، وبالتالي من الضروري أننا نعملو جاهدين باش أننا نحافظو على هاذ الفرشة المائية، وبالتالى أشنو غادي نديرو؟

غادي نديرو واحد (Atlas) باش نعرفو بالضبط أشنو هي الفرشة المائية اللي عندنا في بلادنا وأشنو هوما الإمكانيات المتاحة، باش أننا عليها غادي نديرو هاذوك السدود التلية باش تغذية الفرشة المائية بكيفية

اصطناعية ونعملو كذلك في إطار البعد التشاركي من خلال عقد الفرشة أن الناس الفلاحة والناس اللي هم تيستعملو الماء أننا نضمنو باش تكون واحد الاستعمال اللي يكون معقلن، باش نضمنو الديمومة كذلك ديال هاذ المياه اللي هي ضرورية بالنسبة للماء الصالح للشرب.

وثالثا، كذلك كاين ما هو مرتبط بمعالجة المياه العادمة، وهذا شيء محم جدا، وعندنا برنامج في هذا الإطار باش نوصلو إلى 350 مليون متر مكعب، احنا اليوم فقط في 70 مليون متر مكعب اللي هو مطبق على أرض الواقع.

. .

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب الكلمة لأحد السادة المستشارين. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا القطاع المائي يستفيد من عناية ملكية خاصة، وقد خصص جلالة الملك عدة جلسات عمل خاصة بموضوع الماء، أعطى فيها توجيهات لكافة الأطراف المتدخلة، وهي الأهمية التي تندرج في إطار استمرارية العناية الملكية بالسياسة المائية، التي كانت التصورات النيرة للمغفور له الحسن الثاني أساس بنائها، فقد أطلق سياسة السدود في زمن مبكر وما تزال مصدر أمان مائي لبلادنا، لكن السنوات الأخيرة نعترف على أنها عرفت تزايدا كبيرا على الطلب المائي وخاصة بعد الجهود المبذولة لتوسيع الفلاحة التصديرية وتوسع المساحات الخضراء في المدن وغيرها من الأنشطة المستهلكة للماء المصاحب لتحسن مستوى المعيشة وتطور نمط عيش المغاربة، في مقابل استمرار الطابع البنيوي للجفاف في جل جهات المغرب، وهو ما أثر بشكل سلبي على مؤشر المعدل الوطني للماء للفرد الذي تراجع بشكل خطير.

وفي الوقت الذي استطاعت فيه الحكومة السابقة تكريس مفهوم النجاعة الطاقية في السياسات العمومية، نحتاج اليوم من حكومتكم تكريس مفهوم استراتيجي للنجاعة المائية، فمناخنا مطبوع بجفاف بنيوي ودستورنا يضمن الحق في الماء للجميع، ومعدلات الماء للفرد في تراجع خطير واستهلاكنا يتزايد من سنة لأخرى.

النجاعة المائية، السيد الوزير، تقتضي من حكومتكم سياسة لضبط الاستهلاك المائي وترشيده وسياسة لتعزيز إنتاج الماء وحسن توزيعه، وذلك عبر برامج نقتر هما كما يلي:

- ضبط الاستهلاك وترشيده عبر مراقبة دقيقة لاستهلاك للقطاعات الفلاحية بالخصوص وتقييد إنتاج المنتوجات المهلكة للمياه، مع ما

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا جزيلا، السيد الرئيس والسيد المستشار، على هاذ السؤال بام.

في الواقع أنتم تعلمون بأن هاذ الإشكالية فهي إشكالية حقيقة، تكلمت على حقينة السدود اللي عندنا الإمكانية نوصلو لـ 19 مليار ديال المتر مكعب، ولكن فالواقع النتيجة ديال هاذ الإشكالية ديال التراب ...إلخ فهذا تيكون عندو واحد الوقع سلبي وتيجعل أنه النسبة تتكون أقل بكثير، وبالتالي اليوم يمكن نقولو بأن النسبة حسب بعض المناطق فهي يمكن توصل إلى 20% وهذا تيقلل من حقينة السدود الحقيقة.

وأنا غتسمحو لي نقول ليكم بسرعة الإشكالية وقعت لينا بالنسبة للجهة ديال الشرق ملي درنا الدراسة فهاذ الإطار كنا عوالين على واحد 13 مليون ديال المتر مكعب ومن بعد منين جينا نستعملو هذاك الماء صبنا فقط 1.8 مليون متر مكعب، الإشكال اللي واقع وهو وحتى الكيفية ديال فقط 1.8 مليون متر مكعب، الإشكال اللي واقع وهو وحتى الكيفية ديال المي مدة ما تدارت، وبالتالي اليوم اللي درنا:

أولا، أن نديرو مسح ديال كل السدود بـ (la bathymétrie) باش نعرفو بالضبط شحال كاين حقيقة في السدود.

ثانيا، كذلك وضعنا كذلك تقنيات باش يمكن لينا نخففو من هاذ الضغط اللي كاين فهاذ الإطار ونزولو شوية ديال الرملة اللي كاينة فهاذ المجال، كاين العديد من الشركات المتخصصة فهاذ الإطار، ولكن اللي أهم وهو الوقاية، الوقاية وهو التشجير، وبالتالي يمكن نقول لكم بأن غالبية السدود الجديدة فهي تيكون فيها برنامج مع المياه والغابات حول التشجير اللي باش أننا نضمنو باش نقلصو من هاذ الإشكالية في المستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السي يوسف.

المستشار السيد مُجَّد يوسف العلوي:

لِبْسِمِ اللَّهِ الرَّحْمَازِ الرَّحِيبِمِ

نشكرك، السيد الوزير، على جوابكم وكذا على مجهودات الوزارة في مجال تدبير إشكالية ندرة المياه ببلادنا.

السيد الوزير ،

لقد شكلت سياسة السدود المائية التي أطلقها جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني رحمه الله سياسة ناجعة لتعبئة الموارد المائية وتنظيم تدفقات المياه.

وفي هذا الإطار فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن جمود

يفرضه ذلك من إلزامية المستعملين بإنجاز دراسات على الأثر البيئي والمائي لمشاريع الاستثار الفلاحي؛

- ضبط الاستعالات الحضرية للمياه ومنع استعال مياه الصالحة للشرب في سقى الحدائق وغيرها؛
- إلزام المدن بإنشاء تجهيزات لتعبئة مياه الأمطار للاستعالات الحضرية، وخاصة السقي، فمياه الأمطار التي تغرق فيها بعض المدن الساحلية تضيع مباشرة في البحر ويمكن الاستفادة هنا من تقنيات طورها المغاربة تاريخية لتعبئة مياه الأمطار كالمسقاة والمطفيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ الاقتراحات المهمة وهي بالضبط اللي داخلة في إطار السياسة اللي تنطبقو لا مرتبطة، أولا بالنسبة كاين واحد النقطة اللي ضروري ندخلوها زيادة على ما تفضلت به وهو كذلك الإشكالية ديال القنوات اللي تتسيل وتنضيعو 40% إلى 30% من هاذ المياه، وبالتالي كذلك من بين الأمر اللي إن شاء الله اللي وضعنها في إطار الاستراتيجية للنجاعة المائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر للسؤال الآني الخامس وموضوعه "حقينة السدود المائية ووضعيتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السي يوسف.، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مجمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسألكم حول حقينة السدود المغربية ومشكل تدبير ندرة المياه ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

الوزارة في هذا الباب ونثمن البرنامج المندمج الذي تم إعداده طبقا للتوجيهات الملكية السامية، أخذا بعين الاعتبار الوضعية الهيدرولوجية للمملكة.

ونؤكد بالمناسبة على ضرورة تنمية العرض المائي، لاسيما من خلال وضع مخطط عملي واستعجالي لحل إشكالية توحل السدود التي تهدد جل المنشآت المائية، تدارك التأخر الحاصل خلال ولاية سلفكم في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2030 فيما يخص إنشاء السدود، حيث إنه من أصل 57 سدا كبيرا مقترحا تم بناء 9 سدود كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2021 فيما لا تزال 15 سدا في طور الإنجاز.

السيد الوزير،

نظرا لما نعرفه عنكم من جدية ومسؤولية في العمل، فإننا نأمل أن:

- يتم إتمام أشغال سد واد مدر الذي لم يتم إنجازه في الولاية السابقة، خصوصا وإن وزارة الفلاحة قامت بإحداث قنوات الري المقرر ربطها بالسد، وأن يتم التنسيق مستقبلا بين القطاعات الحكومية حتى تتجنب هذا النوع من التأخر؛

- استكشاف المياه الجوفية من أجل تعبئة موارد مائية جديدة وإنجاز محطة لتحلية مياه البحر لتنضاف إلى المحطات المتواجدة؛
- متابعة تنمية وعصرنة دوائر الري الصغيرة والمتوسطة وإطلاق مشروع التجهيز الهيدروفلاحي للمناطق المتضررة من أثر الجفاف بعموم التراب الوطنى؛
- -كما ندعو إلى تحسين مردودية شبكة التوزيع بالمدن والمراكز الحضرية مما سيمكن من عقلنة استعال الماء.

أما فما يتعلق بإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، فإننا نثمن اعتماد برنامج وطنى..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على الاقتراحات وكذلك التفاعل الإيجابي مع ما تقوم به الحكومة.

في هذا الإطار، أنا فقط بغيت نضيف جوج الأمور:

الأمر الأول وهو مرتبط من بين الأمور اللي درنا واللي اعطينا الانطلاقة ديالها وهو تعلية العديد من السدود، وانتوما تتعرفو بلي ملي تيكون الواحد وبالتالي مع تعلية السدود غادي يمكن لنا نتجاوزو هاذ

الإشكالية، فعندنا اليوم انطلقنا في سد "لالة تكركوست"، في سد "مُحَدّ الخامس"، سد "القنصرة"، سد "المحتار السوسي" في هاذ العملية.

نقطة ثانية وهو أنه بالنسبة للنقطة اللي تفضلتي بها فاحنا تنسرعو باش نكملو هذاك السد، ولكن اللي يمكن اللي نأكد لكم وهو درنا لجنة مشتركة ما بين وزارة التجهيز والماء ووزارة الفلاحة على أساس أنه.. وحتى مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء على أساس أننا نشتغل كفريق موحد، باش ما يكون أي إشكالية مطروحة في هذا الإطار، لأن لا يعقل أن يتدار السد وما تكونش القنوات الفلاحية باش يتم استغلالها بالنسبة للعديد من الفلاحة اللي هم يتسناو النتائج الإيجابية ديال هاذ السدود، وكذلك الشأن بالنسبة للماء الصالح للشرب بالنسبة لعدد من الدواوير، ودرنا برنامج خاص بالعالم القروي استعجالي باش يمكن لنا نواجهو هاذ الإشكاليات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن للسؤال الآني السادس وموضوعه "تأثير تأخر الأمطار على توفير العرض المائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السي شهيد.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعتبر المنظومة المائية ببلادنا ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية ولها أهميتها أيضا في الحفاظ على التوازن المجتمعي والبيئي، ولا يمكننا، السيد الوزير، إلا التنويه بالسياسة العمومية للمغرب منذ الاستقلال حتى الآن، والتي راهنت على بناء السدود وتعبئة الرصيد المائي السطحي والجوفي وحسن تدبيره.

إلا أن هناك تقارير دولية ووطنية تؤكد على تزايد العجز المائي بالمغرب بشكل مقلق خلال السنوات الأخيرة، بفعل تراجع التساقطات المطرية وبفعل تزايد الطلب على الماء سواء للاستعال الفلاحي أو الصناعي، كذلك الماء الصالح للشرب، الناتج عن ما تشكله التنمية الاقتصادية من تحديات في تزايد الطلب على الماء.

وخلال هذه السنة التي عرفت تأخرا واضحا في التساقطات خلال الأشهر الأولى بدأ الحديث عن أزمة في العرض المائي ومعاناة بعض المناطق من ندرة المياه، وبدأ الحديث عن اللجوء إلى انقطاع الماء بشكل دوري على بعض التجمعات السكنية، سواء بالعالم القروي أو بالمدن.

من أجله، نود منكم، السيد الوزير، التوضيح للرأي العام عن وضعية العرض المائي ببلادنا، وما هي الحلول الموضوعة لمواجمة ندرة الماء؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الهام.

في الواقع بالنسبة لهاذ الإشكالية فاليوم الوزارة، أولا فهي تقوم بتسريع وثيرة البرنامج الذي تم وضعه سنة 2020 بتوجيهات ملكية سامية، برنامج 20-21 الخاص بالماء الصالح للشرب وماء السقي، وفي هذا الإطار فنقوم بتسريع وثيرة إنجاز السدود الكبرى.

من جمة أخرى كذلك، وضعنا في هاذ الإطار كذلك برنامج خاص بالسدود الصغرى والتلية اللي غادي تنطلق هذه السنة، وغادي يكون عندنا 129 سد تلي وصغير اللي غادي يكون عنده واحد الوقع إيجابي بالنسبة للساكنة القروية وبالنسبة كذلك للهاشية وبالنسبة لمحاربة إشكالية كذلك الفيضانات في بعض المناطق.

من جهة أخرى، فأطلقنا برنامج مهم ديال تحلية المياه وتكلمت على العديد من المدن اللي غادي تستفيد من بينها الداخلة اللي انطلقت مؤخرا، أكادير اللي هي اليوم تستفيد، عندنا كذلك مدينة العيون، مدينة سيدي إفني، عندنا طرفاية وعندنا كذلك مدينة الناظور والمدينة كذلك ديال آسفي والجرف الأصفر مع المكتب الشريف للفوسفاط كذلك اللي غادي يزيد يوسع، وزيادة على مدن أخرى اللي هي ساحلية، اللي هي في طور الدراسة، اللي من بينها يمكن السعيدية وكذلك المدينة ديال الصويرة، زيادة بالطبع على المشروع الكبير ديال الدار البيضاء اللي تم إطلاق كذلك العمل في هذا الإطار.

ثالثا، أننا وضعنا كذلك سياسة خاصة للعمل على استعال المياه الجوفية، وفي هذا المجال يمكن لي نقول لكم بأن اليوم كاين تصور على أساس أنه تكون شركات جهوية متعددة الاختصاصات في مجال الماء والكهرباء، اللي غادي تعرف منهم، إن شاء الله، خلال هاذ السنة إلى آخر السنة، وغادي تشمل كذلك العالم القروي، لأن أنتم عارفين بأن الإشكالية الكبيرة اللي مطروحة وهو أن بالنسبة لتطهير السائل فالعالم القروي ما تيتجاوزش و10% ديال القرى اللي عندها هاذ الإمكانية، وبالتالي بهاذ الأمر فهذا غتعطانا الإمكانية ديال توسيع هاذ الشبكة ديال تطهير السائل وهذا غيفتح مجال لتقوية كذلك العمل بمعالجة المياه العادمة.

وبغيت نقول بأن، أولا، بالنسبة المدن الكبرى بحال دبا الرباط اليوم أو

طنجة ولا تطوان وغدا الدار البيضاء فبالنسبة للمساحات الخضراء ولا بالنسبة (les golfs) ومراكش كذلك فهي ما بقاتش تتستعمل الماء الصالح للشرب وتوقف وحتى بالنسبة لبعض المدن بحال وجدة لأن كاين ندرة المياه.

من جممة أخرى، فاحنا بغينا نزيدو نوسعو على كل المدن ديال بلادنا باش أنه هاذ الماء يمشي أساسا ما يتمش الاستغلال ديال الماء الصالح للشرب..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل من تعقيب ؟

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

علينا أن نشكركم، السيد الوزير، على هاذ الجواب الذي يطمئن شيئا ما، وعلينا أيضا أن نحمد الله في هذا البلد على أمرين اثنين:

الأول هو هذه الهبة الطبيعية التي منحها الله عز وجل لبلادنا، حيث أن مواردنا المائية السطحية منها والجوفية داخلية ولا تشكل أي نزاع إقليمي محتمل كما هو الشأن في بعض المناطق الأخرى.

ثانيا، سياسة الدولة منذ ستينات القرن الماضي أعطت أولوية كبيرة للأمن المائي ببلادنا، ولكن لا زلنا مطالبين، السيد الوزير، لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرنا، هناك تراجع مطرد عبر السنوات لكميات وانتظام التساقطات المطرية، هناك طلب متزايد صناعي فلاحي وبشري على الماء واستنزاف كبير للفرشات المائية.

هناك أيضا إشكال حقينة السدود الممتلئة بالأوحال، هناك أيضا ضعف في شبكة الري الفلاحي والتجهيزات الهيدرو فلاحية التي تحتاج للتوسع وللصيانة، هناك على العموم هدر كبير لإمكانياتنا المائية، وهذا ما يحتاج إلى مجهودات استثارية كبرى لبناء سدود جديدة وسدود تلية وصغرى وتطوير تقنيات السقي لترشيد الماء، والكلمة لكم، السيد الوزير، وللحكومة لتنزيل سياسية عمومية قادرة على مواجهة الندرة في بعض المناطق التي تعاني الخصاص الكبير وتنويع الموارد المائية وتحسين العرض المائي لضان الأمن المائي للمغرب.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، استنفذتم الحصة المخصصة للتعقيب، يمكن ليكم تعقبو في الآتي من الأسئلة.

إذن نمر إلى السؤال السابع وموضوعه "الوضعية المزرية لنهر أم الربيع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل السي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أمام الحاجة الملحة للماء وانسجاما مع التوجه الحكومي الرامي إلى الحفاظ على الثروة المائية وتحسين وترشيد استعالها، سواء فيما يتعلق بالشرب أو السقي، إلا أن وضعية نهر أم الربيع الكارثية والمتمثلة في تلوث مياه النهر لا يتماشى مع هذا التوجه.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم للنهوض بوضعية نهر أم الربيع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، في الواقع هاذ السؤال يمكن نعتبرو أنه سؤال أساسي بالنسبة لينا، والحكومة والوزارة تعطيه واحد القيمة خاصة، علاش؟ لأن صحيح أن الوضعية ديال أم الربيع فهي ماشي في المستوى المطلوب، نكونو صرحاء فيما بيننا، لأن وضعية معقدة نتيجة ديال عدة عوامل اللي جعلت أنه هاذ النهر ديال أم الربيع فهو اليوم عندنا إشكالية كبيرة اللي هي مطروحة، لا الإشكالية ديال التلوث اللي هي مطروحة ولا الإشكالية كذلك ديال أنه كاين العديد من التراب تما اللي وقف، وبالتالي ما بقاتش تتعطي الإمكانية ديال الزيادة، وعاد كاين إشكالية أخرى اللي هي مطروحة بالنسبة للمعالجة ديال هاذ النهر.

إذن اللي يمكن لي نقول ليكم بأن اليوم احنا اللي تنقومو بيه وهو حاولنا لأن استقبلت العديد من المنتخبين في المنطقة وصلنا لنتيجة أنه بغينا حل جذري بحال اللي تدار بالنسبة لأبي رقراق، وبالتالي الفكرة وهو أننا نجيو نديرو دراسة اللي تعطينا الإمكانية ديال الحل اللي غيجعل أنه الأبعاد كلها تؤخذ بعين الاعتبار، كاين ما هو بيئي وإيكولوجي، كاين ما هو كذلك تفوي بالنسبة للمنطقة، وكاين كذلك ما هو أساسي بالكيفية ديال الاشتغال في المستقبل.

احنا درنا بعض التدابير اليوم آنية باش نحاولو نقللو ولكن نهضر معكم

بصراحة هذا درنا بكيفية لأن كان ضروري نتدخلو، ولكن اليوم احنا بغينا نجيو بواحد الحل اللي يكون هيكلي واللي غيستافد منها المنطقة ككل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب، تفضل السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الوزير،

نشكركم على تفاعلكم الإيجابي على مضمون سؤالنا، الذي يرتبط بمورد مائي محم يحظى بمكانة هامة لدى ساكنة كل المدن والقرى التي يخترقها نهر أم الربيع وخاصة منطقة دكالة لارتباطها الوثيق بذاكرتها عبر أحداث وواقع تاريخية كبرى بصمت تاريخ بلادنا.

وبالإضافة إلى هذا الدور التاريخي فهذا النهر يعتبر شريان حياة ومورد مائي وموقعا طبيعيا يحفظ توازنات إيكولوجية محمة، وجب الانخراط بشكل جاعي للمحافظة على مخزونه المائي، مع الأسف السنوات الأخيرة اختلت التوازنات الإيكولوجية جراء عوامل تتقاطع فيها بينها بين ما هو بشري وطبيعي، حيث تغيرت معالم النهر في ظل استمرار مقذوفات المياه العادمة تخترق جوفه دون معالجة وتلوث الفضاءات الطبيعية المحاذية له، مما أصبحت معه مجموعة من النقاط تعرف انتشارا واسعا للجراثيم والمواد الخطيرة وانتشار حشرات كالبعوض، الذي بات يؤرق الساكنة المجاورة للنهر، وعلى رأسها ساكنة جماعة سيدي على بن حمدوش دائرة أزمور.

السيد الوزير،

إن التدخل العاجل للنهوض بوضعية نهر أم الربيع أضحى أمرا بالغ الأهمية ويفرض نفسه خاصة في الوقت الراهن، الذي يحتم علينا جميعا الحفاظ على ثروتنا المائية وحسن استغلالها بشكل جماعي ومشترك، كل من جمته ومن موقعه ومسؤوليته، وللإشارة فإن الحفاظ على هذا المورد المائي يتطلب تضافر جمود مشتركة بين مختلف المتدخلين فيا بينهم: القطاع الوصي والجماعات الترابية التي يمر بمحاذاتها النهر، حيث حان الوقت لكي نتجاوز مرحلة التشخيص والدخول في الأجرأة.

لذلك، نقترح أن يتم تشكيل لجنة محلية تضم مختلف المعنيين لاقتراح حلول عملية، يتم تنزيلها لتدارك ما يمكن تداركه وتجاوز كل المشاكل التي تؤثر على جودة وانسيابية مياه النهر، بما في ذلك إيجاد حلول لمشكل المياه العادمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل من تعقيب السيد الوزير؟ تفضلو.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فأولا، بغيت نأكد لكم بأن احنا تنشتاغلو مع الوزارات المعنية: وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، وزارة البيئة والتنمية المستدامة والمياه والغابات إلى آخره، باش يمكن لنا نلقاو واحد الحل اللي يكون جذري، إن شاء الله، في المنطقة، واحنا مستعدين أننا نجلسو كذلك مع المستشارين والمنتخبين في المنطقة باش أننا نعرضو عليهم النتائج ديال الدراسة ونلقاو حلول، لأن هاذ الأمر، باش نكونو واضعين، ما يمكن له يتحل إلا إلى ساهم فيه الجميع، واحنا بغينا نمشيو بهاذ المنطق اللي هو شمولي وفي نفس الوقت تشاركي باش، إن شاء الله، نوصلو للنتيجة المرجوة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غر إلى السؤال الثامن وموضوعه "وضعية مؤسسة الأعمال الاجتماعية". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول وضعية مؤسسة الأعمال الاجتماعية بوزارة التجهيز والماء والنقل واللوجيستيك وتدني خدماتها نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

فكما تعلمون اليوم مؤسسة الأعال الاجتماعية تم إحداثها بقانون، وفي هذا الإطار فتم العديد من الاجتماعات ديال المجلس الإداري بعد المصادقة على القانون من أجل تحسين الأعمال الاجتماعية المقدمة للموظفين ديال الوزارة، وكذلك كانت هنالك العديد من القرارات من أجل تطوير هذه

الأعمال وسأترأس إن شاء الله بعد أسابيع اجتماع ديال المجلس الإداري باش نزيدو نطورو، إن شاء الله، الأعمال الاجتماعية بالنسبة للموظفين ديال الوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا، السيد الوزير، على هذه التوضيحات، رغم أننا نخالفكم الرؤية. هذا إرث ثقيل أخذتموه، السيد الوزير، لأن هناك إشكالات قديمة بالنسبة لهذه المؤسسة ملي كانت جمعية والظروف اللي مرت فيها المؤسسة. المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، السيد الوزير، غير مؤخرا عرفت هناك ارتفاع كبير فيا يخص الاقتطاعات ديال المنخرطين.

قبل ما نسترسل في هذا الأشياء السلبية، السيد الوزير، ألتمس منكم شيئا واحدا هو القيام بواحد اليوم دراسي يمكن تدعيو له جميع أعضاء اللجنة ديال مجلس المراقبة والتوجيه ويكون حضور فعلي بواحد التمثيلية نقابية، اللي تدارسو فيه جميع هذه المشاكل المطروحة واللي أدت إلى تدني الخدمات ديال المؤسسة.

السيد الوزير،

لا أخفيكم سرا إذا قلت لكم أن الوضعية كانت قاب قوسين أن تنفجر لولا مجيئكم على رأس هذه الوزارة، نظرا للسمعة التي تحظون بها من طرف جميع المنخرطين، غير من باب المشاكل اللي كاينة، السيد الوزير، فهذه المؤسسة مؤخرا بدأت تأخذ قرارات أحادية، فكانت كتعطى قفة ديال رمضان، إعانة رمضان كانت تعطى مساعدة ديال الدخول المدرسي، كانت كتعطى منحة ديال ازدياد المولود 2500 تقلصات لـ 1500 درهم، كانت هناك مكاتب إقليمية وجموية تم حذفها، والعبقرية ديال الرئيس الجديد فاجأتنا بواحد الخدمة اللي هل نحن في الحقيقة في حاجة إليها؟ جاءتنا بما يسمى بالكوتشينغ للباكالوريا، والواحد حيدنا لو القفة ديال رمضان وحيدنا لو الإعانة المدرسية وخفضنا من مردود التأمين التكميلي اللي كترجع له الشركة ديال التأمين وكنجيب لو أنا الكوتشينغ في هذه الوضعية الراهنة.

نلتمس منكم، السيد الوزير، تدخلا عاجلا وتأجيل مجلس المراقبة والتوجيه والاستجابة لمطلبنا في القيام بيوم دراسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على هذا الاقتراح.

أنا في الواقع اللي يمكن لي نأكد لكم وهو أننا ما يمكن لنا إلا نحسنو الخدمات الاجتاعية الموجمة للموظفين اللي هوما منخرطين في هذه المؤسسة، ونأكد كذلك أن كاين كذلك إيجابيات اللي الواحد كذلك يعرف بها بحكم أننا في البرلمان وبمجلس المستشارين من الضروري أن المواطنين يعرفو كذلك المجهودات المبذولة واللي هي تزادت اللي ما كانتش في الماضي بحال منحة السكن اللي تعطى 30.000 درهم بكيفية جزافية، تحمل كلي لسعر الفائدة في حدود 42.2% بالنسبة للسكن ديال أقل من 250.000 درهم، والدعم ديال نقطتين بالنسبة للسكن ديال 00.000 درهم، ويادة على كذلك منح قروض اجتماعية اللي تتوصل لـ 30.000 درهم ويتم السداد بمدة أقصاها 36 شهر، وعاد منحة ديال التعزية ديال 10.000 درهم إلى آخره.

اللي كاين وهو أنه اليوم احنا معلوم الهدف ديالنا وهو أننا نطورو هاذ الحدمات ونديروها بكيفية تشاركية، لأنه وأنتوما تتعرفو، بأن هاذ المؤسسة قانونا فهي كاين فيها جميع الأطراف المعنية ومن بينها معلوم النقابات اللي عندها دور أساسي في التدبير، وإن شاء الله، ما يمكن لنا إلا نوصلو للنتيجة المرجوة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى السؤال التاسع والأخير في قطاع التجهيز والماء، موضوعه "مساهمة البرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب في تنمية الأنشطة السوسيو اقتصادية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل السي كمال.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن نتائج مساهمة البرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب في تنمية الأنشطة السوسيو الإقتصادية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة للقضية ديال.. أنتم عرفتم المجهود اللي تبذل بتوجيهات ملكية سامية من أجل العمل على التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة للعالم القروي، وأنتم عارفين بأن اليوم فوطنيا وصلنا لواحد النسبة ديال 98% وإلى جينا بالنسبة للربط بالشبكة واحد 40% ديال ساكنة العالم القروي اللي تيوصلها الماء، هذا كان عنده واحد الوقع جد إيجابي على الساكنة لعدة اعتبارات:

أولا، هذا جعل أنه معلوم لمدة زمنية اللي كان تيطلب بالنسبة للنساء وبالنسبة للفتيات بأنهم يمشيو يجيبو الماء فهو تقل أو ما بقاش إلى كان عندهم الربط المباشر، وهذا فتح المجال لتمدرس الفتيات في العالم القروي اللي وقع فيه واحد التحسن مهم، زيادة على كذلك الوصول إلى أنشطة اقتصادية في هاذيك المناطق وكذلك تدارت أمور أخرى اللي هي محمة، وهو أن بالنسبة للصيانة وبالنسبة للبعد التشاركي في هذا الإطار تدارت كذلك مقاولات صغيرة اللي تيخدمو فيها الشباب ديال القرى، باش يمكن لهم كذلك يقومو بهاذ الواجب في إطار شراكة مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء.

واليوم عندنا 9200 حارس اللي تيستافد من هاذ الخدمات المقدمة واللي يشتغل في هذا المجال، وتم كذلك ابتداء منين بدا هذا البرنامج إلى اليوم خلق 850 مقاولة صغيرة والمساهمة في توفير 4000 منصب شغل دائم، وهذا تيبين بأنه، زيادة بالطبع، على استقرار ديال الساكنة في المنطقة، وهذا ما يمكن له إلا يكون عنده العديد من الإيجابيات بالنسبة لبلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل من تعقيب؟

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الموضوع له راهنيته في إقرار التدبير المستدام للموارد المائية، التي تزخر بها بلادنا لتأمين تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب، من أجل ضان بقائها واستقرارها ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والمجالي، فإننا نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أننا معتزون بالمكتسبات التي حققها هذا البرنامج في مجال التنمية السوسيو اقتصادية في المناطق القروية،

للساكنة

النقطة الثانية بالنسبة للجانب المرتبط بالتطهير السائل فكما قلت فنشتغل على وضع شركات متعددة الاختصاصات في هذا المجال اللي غادي تدبر على الصعيد الجهوي، إذن البعد الجهوي دائما حاضر باش يمكن لنا نوصلو لهذا التعميم إن شاء الله في الأفق المتوسط إن لم نقل البعيد.

.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير على ردكم، كما نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجمة لقطاع النقل واللوجيستيك حول "تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على ممنيي قطاع النقل"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وموضوعه "ارتفاع أسعار المحروقات وتداعياته على ممنيي قطاع النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

تفضلي الأستاذة هناء.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تنوون القيام بها لدعم محنيي قطاع النقل الطرقي، والذين يعانون من وضعية جد صعبة جراء الارتفاعات الصاروخية في أسعار المحروقات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآني الثاني موضوعه "الدعم الموجه لمهنبي قطاع النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السي كمال.

المستشار السيدكال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

الكل يعلم بأنه العالم كيعرف واحد تطورات اقتصادية وتحولات اقتصادية محمة، اللي نتج عليها الارتفاع المهول ديال ثمن المحروقات واللي كان عندو واحد الانعكاس سلبي على القطاع ديال النقل.

بالرغم من ظروف الهشاشة التي لازلت قائمة في العالم القروي، والتي تبقى أحد التحديات التي تواجمنا جميعا، حكومة وبرلمانا، يجب أن نضيف لمحاربتها باعتبارها عدونا المشترك.

إن المكتسبات المحققة في هذا المجال عبرت عنها المؤشرات الرقمية التي تفضلتم بسردها أمامنا والتي تترجم بالفعل المجهود الاستثاري الذي بذلته الحكومة في إنجاز هذا البرنامج، لذلك نؤكد على ضرورة مواصلة هذا المجهود في أفق تعميم إيصال الماء الشروب بنسبة 100%، مع العلم أننا نعي جيدا الإكراهات المرتبطة بتدبير الندرة وما يطرحه هذا التعميم من إشكالات مرتبطة بضعف التطهير السائل بالعالم القروي ومآل المياه العادمة التي يتم تصريفها مباشرة في الطبيعة.

في هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى العمل على وضع برنامج لاستدراك التأخير المسجل في مجال التطهير السائل من خلال إنجاز منظومة التطهير الموازية لمنظومة التعميم وإعادة تأهيل منظومات تزويد العالم القروي بالماء الشروب، مؤكدين داخل الفريق على ضرورة مواجمة التحديات المتعلقة بتحقيق الأمن المائي على أسس مثينة ومستدامة وإقرار تنمية قروية شاملة، بالاعتاد على:

- ضرورة تسريع وثيرة إنجاز السدود الصغرى برسم كل سنة من أجل استيعاب مياه الأمطار على قلتها وعدم انتظامها، للأسف لازالت تضيع كميات كبيرة منها لتلبية الحاجيات من الماء الشروب بالعالم القروي وتغذية الفرشات المائية؛
 - العمل على تأهيل محطات معالجة مياه الشرب؛
 - اللجوء المكثف لاستخدام التكنولوجيات المقتصدة للماء؛
 - وأخيرا الشروع في مواصلة إنجاز محطات تحلية مياه البحر بكل جرأة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا فقط بغيت نأكد لكم بأن بالنسبة للبرنامج ديال السدود التلية، فإننا بغينا نديروها بكيفية في إطار شراكة مع الجهات، وبالتالي كل جمة غادي تستافد من السدود التلية، وهذا هو البعد الجديد اللي بغينا ننخرطو فيه أي أنه ما تكونش عمل فقط من المركز من الرباط أنه يتدار انطلاقا من الحاجيات ومعرفة الإشكاليات المطروحة والجهات ورؤساء الجهات والناس اللي في الجهات هوما عندهم إمكانيات لمعرفة ما ينتظرون أكثر بالنسبة

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة التي يعرفها قطاع النقل ببلادنا، بفعل الارتفاع المهول لأسعار المحروقات وتفادي انعكاساتها السلبية على محنبي قطاع النقل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني السادس موضوعه "تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على قطاع النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

يعتبر قطاع النقل من أكثر القطاعات تضررا بالارتفاع المهول لأسعار المحروقات، وذلك على غرار باقي المجالات والفئات الاجتماعية.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول تدابير الحكومة المتخذة لمعالجة هذه الوضعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني السابع موضوعه "مقايسة أثمنة النقل الطرقي وأسعار المحروقات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي والوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

فِسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَازِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تنساءلكم حول المشروع اللي تتعزمو القيام به فيما يتعلق بمقايسة أثمنة النقل أو نقل البضائع مع أسعار المحروقات، بغينا نعرفو أشنو هو الانعكاس ديال هاذ المشروع على المواطن؟ في هذا الإطار، فعلا أن الحكومة تفاعلت مع هذا المشكل هذا، وخصصت واحد الدعم مادي اللي هو جد محم، ففي هذا الإطار، السيد الوزير، ما هي حصيلة وأثر هذا الدعم؟

وما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل معالجة شمولية لتداعيات ارتفاع سعر المحروقات على قطاع النقل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث وموضوعه "مشاكل النقل الطرقي ببلادنا في ظل ارتفاع أثمنة المحروقات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله حفظى:

نسائلكم، السيد الوزير، عن قضايا النقل الطرقي في ظل ارتفاع أثمان النقل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع موضوعه "وضعية محمنيي النقل في ظل ارتفاع أسعار المحروقات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارين،

السؤال هو حول الإجراءات المقرر اتخاذها للحد من التداعيات السلبية لارتفاع أسعار المحروقات على قطاع النقل الطرقي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نتقل إلى السؤال الآني الخامس موضوعه "الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة التي يعرفها قطاع النقل ببلادنا وتفادي انعكاساتها على محنيي النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السي زكري تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير النقل اللوجيستيك للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتأثير ارتفاع أسعار المحروقات على ممنيي قطاع النقل. تفضلو السيد الوزير.

السيد مجد عبد الجليل، وزير النقل واللوجيستيك:

لِيْسِمِ اللَّهُ الرَّحْمَازِ الرَّحِيبِمِ

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، رمضان مبارك سعيد.

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على برمجة هذا الموضوع في افتتاح هذه الدورة الربيعية، وذلك للأهمية التي يحظى بها قطاع النقل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وفي حركية المواطنين.

قبل أن أجيب على الأسئلة، اسمحوا لي أن أذكر بان مسؤولية الدولة في قطاع النقل يمكن تلخيصها فيها يلي:

أولا، السهر من طرف الدولة على أن تكون خدمات النقل متوفرة ومتنوعة ومستمرة حتى تستجيب لحاجيات المواطنين؛

ثانيا، أن تكون هذه الخدمات تستجيب لتطلعات المواطنين فيما يخص الأثمنة والسلامة والجودة.

بهذه المناسبة بغيت نذكر بأن منظومة النقل مبنية على 3 ديال الركائز هي:

- البنية التحتية للنقل بالطبع، الطرق، طرق سيارة، موانئ، سكك حديدية، مطارات، محطات لوجيستيكية؛
 - -ثم الإطار القانوني والتنظيمي اللي تيحدد قواعد ممارسة محنيي النقل؛
- وثالثا وأخيرا الفاعلين المهنيين المتمثلين في مقاولات كبرى، متوسطة وصغرة.

كما تعلمون، إن قطاع النقل واللوجيستيك كيلعب دور حيوي في الاقتصاد الوطني وحركية الأشخاص والبضائع، وهاذ القطاع في أمس الحاجة إلى تصور جديد ومبتكر من أجل إصلاحه للمزيد من محنيته وتنافسيته وجودته.

وبالفعل منذ تعيين الحكومة الحالية قمنا بتنزيل نظام جديد للوزارة تيهدف إلى تعزيز الحكامة في القطاع والتتبع المستمر وإشراك المهنيين في جل القضايا والإشكالات.

في هذا الإطار، بادرنا إلى دعوة المهنيين إلى عمل مشترك مع كل التمثيليات المهنية للقطاع، وبالفعل ترأست شخصيا منذ دجنبر 2021 ما يزيد على 20 لقاء مع المهنيين، تم الاتفاق والالتزام خلالها على منهجية عمل

في إطار من المسؤولية والتشاركية، كها تم أيضا عقد عدة لقاءات على مستوى الكتابة العامة للوزارة وأيضا تنظيم ورشات عمل تقنية مشتركة متعددة على صعيد مديرية النقل الطرقي وأيضا "الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية" وهاذ الشي باش نحددو الأولويات وبرنامج العمل ديال سنة 2022.

خلال هذه الاجتماعات تم التذكير بأن الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تتواجما بلادنا بسبب الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا والتقلبات المتسارعة في أسعار المحروقات بالسوق الدولية كان لها أثر كبير على ظروف اشتغال المهنيين في قطاع النقل، وهذه اللقاءات خلصت إلى اتفاق باش نعالجو 5 أولويات خلال سنة 2022، هذه الأولويات هي كالتالى:

- أولا، صياغة تصور لحل إشكالية المركبات المتشابهة ذات حمولة إجالية مختلفة؛

- ثانيا، تحديد شروط الولوج إلى محن النقل الطرقي؛
- ثالثا، العمل على بلورة التعريفة المرجعية لأثمنة النقل الطرقي؛
- -رابعا، دراسة موضوع المقايسة بين أثمان النقل وأسعار المحروقات؛
 - وخامسا، العمل على إصلاح بيان الشحن ورقمنته.

ومن جمه أخرى، قامت الوزارة منذ انطلاق الحوار مع المهنيين باتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير اللي تتصب في تسهيل المساطر الإدارية وأيضا دعم المقاولة النقلية نقدرو نذكرو منها:

- تخصيص 250 مليون درهم من ميزانيات الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برسم سنة 2022 لفائدة برنامج تكسير وتجديد الحظيرة، وقد انطلقت عملية التسجيل بالمنصة المخصصة لذلك ابتداء من فاتح أبريل، حيث تم تسجيل 435 طلب لتجديد المركبات أو تكسيرها منها 88% تهم شاحنات نقل البضائع؛
- قمنا أيضا بمواصلة برنامج تكوين السائقين المهنيين بميزانية 100 مليون درهم من الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برسم سنة 2022، وهذا البرنامج غادي يشمل التكوين ديال المهنيين ديال نقل البضائع، ولكن أيضا سائقي سيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة؛
- قمنا أيضا بمواصلة إجراءات تبسيط المساطر المتعلقة بشهادة تسجيل المركبات، حيث سيتم خلال هذا الأسبوع استبدال واستخراج نظير شهادات عن طريق "البريد بنك" و"البريد كاش"، كما سيتم إضافة خدمة أخرى تتعلق بتفويت الملكية بالنسبة للمركبات عن طريق "البريد بنك" و"البريد كاش" قبل متم هذه السنة؛
- نقدرو نذكرو أيضا الشروع في عملية تقديم الشكايات المتعلقة بمخالفة قانون السير عن طريق رادارات ثابتة؛

- من جمة أخرى تم انعقاد 8 الاجتماعات للجنة الوطنية للنقل، وتمت معالجة 241 ملف من أصل 497 اللي لقينا ملي بدينا أي بنسبة 48% منذ استئناف عمل اللجنة بتاريخ فاتح فبراير 2022، وهذه الملفات اللي تعالجت توزع كالتالي:

- النقل السياحي 132 ملف؛
 - النقل العمومي 99؛
 - النقل المزدوج 10.

وتنزيلا لتوجيهات صاحب الجلالة نصره بخصوص تعميم الحماية الاجتاعية، تمت أيضا المصادقة من طرف الحكومة على مرسومين يحددان كيفية استفادة المهنيين غير الأجراء حاملي بطاقات السائق المهني في ميدان النقل من التغطية الاجتاعية.

السيد الرئيس،

السيدات والسيدات المستشارين المحترمين،

إن المحروقات تشكل بالنسبة لمقاولة النقل الطرقي أهم مكون في تركيبة تكلفة عملية النقل، حيث تتراوح نسبتها ما بين 35% و70% من مجموع النفقات ديال المقاولة، وذلك بالطبع حسب نوعية المركبات المستعملة، المسافات المقطوعة، ظروف التنقل وأيضا أثمنة المحروقات.

هاذ النسبة تتعكس الأهمية في كلفة النقل والارتباط البنيوي بين أثمنة المحروقات وكلفة النقل، بحيث لما تترتفع أسعار المحروقات بطريقة محمة وسريعة هاذ الارتفاع يؤثر سلبا على المقاولة النقلية اللي تتصبح غير قادرة على الاستمرار في تقديم خدماتها بنفس الثمن اللي كان قبل الارتفاع.

كما أن استمرار هذه الوضعية يمكن له يؤدي إلى الحد من قدرة المقاولة في مواصلة أنشطتها، وبالتالي إلى اضطرابات في التنقل وتزويد الأسواق والأوراش والمعامل بالمواد الضرورية.

كيف تتعرفو الظرفية الراهنة اللي اتسمت بارتفاع غير مسبوق لأثمنة البترول على الصعيد الدولي وانعكست على أسعار المحروقات على الصعيد الوطني دفعت واحد المجموعة من المهنيين إلى التعبير عن عدم قدرتهم على الاستمرار في الالتزام بتعهداتهم مع زبنائهم، لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الدولي فيا يخص توفير خدمات النقل.

وباش نضمنو استمرارية الحركة الاقتصادية ونتفاداو أي اضطرابات في منظومة النقل وباش نحدو من آثار الأزمة على القدرة الشرائية للمواطنين، قررت الحكومة خلال اجتماع مجلسها اللي انعقد في 10 مارس السابق باش تدخل وتقدم دعم استثنائي ومباشر لمهنيي النقل.

هنا بغيت نذكر أن هاذ الإجراء مكن من استمرار عملية النقل في جميع ربوع المملكة خلال ظرفية صعبة، وتيرجع الفضل أيضا إلى محنيي النقل بمختلف أنماطه، الذين أبانوا بالمناسبة على روح المسؤولية، وجب الإشهاد

بها من خلال هاذ المنبر، وبالفعل أطلقت الحكومة يوم 23 مارس عملية تقديم هذا الدعم الاستثنائي، والذي يرتقب أن تستفيد منه حوالي 180.000 مركبة.

وباش نسهلو عملية الاستفادة وباش نسرعو من وثيرتها، أعدت الوزارة في ظرف جد وجيز وبتنسيق مع مصالح كل من رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية منصة إلكترونية كبوابة لتقديم الطلبات وتتبعها من طرف المهنيين.

بعد أسبوع من انطلاق التسجيل عبر هاذ المنصة بدأت عملية استخلاص الدعم من طرف المهنيين المعنيين عن طريق حوالات بريدية أو تحويلات بنكية بداية هاذ الشهر، بعد مرور حوالي أسبوعين من انطلاق العملية تم تسجيل أكثر من 78.000 طلب تيخص أكثر من 120.000 مركبة، أي بنسبة 67% من مجموع المركبات المستهدفة، أو العربات المستهدفة.

وتتوزع هذه الطلبات على الشكل التالي تقريبا 50.000 شاحنة لنقل البضائع، 33.500 سيارة أجرة كبيرة، تقريبا 20.000 سيارة أجرة صغيرة، 10.000 حافلة لنقل المستخدمين ما يقارب 3.300 سيارة وحافلة للنقل السياحي وحوالي 3.000 عربة موزعة بالتساوي بين النقل بالعالم القروي وحافلات النقل الحضري وعربات الجر، وتم إلى حد الساعة صرف ما مجموعه حوالي 307 مليون درهم منها 91 مليون درهم على شكل حوالات بنكية و216 مليون درهم عبر تحويلات بنكية.

ومما لا شك فيه أن هذه المعطيات إلى كانت تدل على شي حاجة تدل على عزم الحكومة على مواكبة الإصلاح اللي تبنته منذ تخصيص وزارة لهاذ القطاع، ومن جمة ثانية تتبين على الإطار التشاركي اللي عبر عنه المهنيون في مختلف المحطات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من أجل تقديم إجابات هيكلية لإشكالية تقلبات أسعار المحروقات وعلاقتها بقطاع النقل الطرقي مستقبلا، تم الاتفاق مع تمثيليات محنية على إعداد مشروع قانون حول المقايسة في مجال النقل الطرقي، ومن شأن هذا المشروع تقوية المنظومة النقلية نسبيا من خلال تمكين المهنيين من التوفر على آلية قانونية تساعد على التأقلم مع تقلبات أسعار المحروقات.

هذا المشروع غادي يهدف إلى إلزام الطرفين الناقل والشاحن بمراجعة أثمنة النقل بينها عندما يتغير سعر المحروقات بين التاريخ الذي تم فيه الاتفاق على ثمن النقل والتاريخ الذي تم فيه تقديم خدمة النقل.

للتوضيح، في حالة وجود عقد نقل بين الطرفين يتضمن أحكاما تنص على كيفية مراجعة أثمنة النقل لعكس الزيادات أو الانخفاضات في أسعار الوقود كيتم تطبيق أحكام العقد المبرم ما بين الطرفين، أما عند غياب أحكام

تنص على المراجعة، في هذه الحالة إن مشروع هذا القانون سينص على تطبيق مقتضيات من أجل المقايسة اللي غادي يتم اعتمادها بين ثمن النقل وأسعار المحروقات.

للتوضيح أيضا، هذا المشروع القانون لن يشمل عقود النقل الفورية التي يتم التوافق حولها وتنفيذها داخل آجال قصيرة، ولن يشمل أنماط النقل التي تحدد أثمنتها من طرف الدولة على سبيل المثال، النقل الحضري، ونقل المسافرين بين المدن، إلى آخره، ومن جمة أخرى هذا القانون ما تيعنيش في أي حال من الأحوال تدخل الدولة في تحديد أثمنة النقل اللي تتبقى بفعل القانون محررة وتخضع لمبدأ العرض والطلب وتحدد بتوافق بين الناقل والشاحن.

في الختام، أود أن أشير إلى أن الوزارة قد شرعت في إعداد هذا المشروع اللي غادي يكون موضوع تشاور موسع مع مختلف القطاعات والوزارات المعنية وكذا مع محنيي قطاع النقل الطرقي المعنيين ببلادنا قبل عرضه على مساطر المصادقة.

في الأخير، أشكركم على الاهتمام الذي تولوه لقطاع النقل الطرقي ببلادنا، ونبقى رهن إشراتكم لتقديم توضيحات إضافية في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

على الرغم من الإعانة التي قدمتها الحكومة لمهنيي قطاع النقل الطرقي، فإن الارتفاع المتزايد في أسعار المحروقات مازال ينذر بتداعيات وخيمة على هؤلاء المهنيين، بل وعلى المستهلك المغربي، خصوصا الفئات الهشة والفقيرة التي لم تعد قادرة على مواجمة الارتفاعات المهولة في أسعار العديد من المواد الأساسية.

السيد الوزير،

أمام هذا الوضع الذي يمس بالاستقرار الاجتماعي، نطالب الحكومة باتخاذ حلول جذرية واستعجالية في مقدمتها اتخاذ قرار تسقيف الأسعار، أسعار المحروقات، والذي لم يعد هناك أي مبرر اليوم للتحايل من اتخاذه، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة ماسة اليوم إلى تفعيل الغازوال المهني الذي يشكل أحد أهم مطالب الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، كما نؤكد، السيد الوزير،على الحاجة الملحة لتقليص هامش الربح لدى أصحاب التخزين والتوزيع وتقليص الضريبة الداخلية على الاستهلاك.

السيد الوزير،

المهنيون اليوم يطالبون الحكومة باتخاذ قرارات استعجالية تنقذ قوتهم وقوت أطفالهم، لأنه لا يمكن الاقتصار فقط على ترديد جملة ارتفاع الأسعار في سياقها الدولي، علما أن السياق الدولي لا يمكن التنبؤ بتطوراته.

ختاما، السيد الوزير، فإن أي مبادرة تشريعية أو تنظيمية لحل الأزمة التي يعرفها قطاع النقل الطرقي يجب أن تكون محل مشاورات صريحة متواصلة حقيقية مع المهنيين، وذلك لأن القطاع يعرف تنوعا يتعين مراعاته في أي إجراء، كما أننا نحذر، السيد الوزير، من مغبة اعتاد قانون المقايسة على حساب الطبقات الكادحة، وذلك لأنه لم يعد من المقبول أن نجعل من المواطن البسيط قربانا للتسويات أو نحمله وزر ما بات يعرف بتقلبات السوق الدولية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بصراحة انتوما اليوم أمام واحد الورث اللي هو ورث كبير ورثتوه بسوء التسيير ديال هاذ القطاع لمدة ولايتين سابقتين وهاذ الشي الناس تيلمسوه، بحيث أنه هاذ القطاع عرف واحد سوء ديال التدبير وكذلك تكلمتو على واحد المجموعة ديال الخدمات اللي خصو يقدمها هاذ القطاع للمواطنين، فما كانش هناك تحسين هاذ الحدمات هاذو، وهاذ الشي ملموس على أرض الواقع وتنشوفو كذلك اليوم هاذ الآليات ديال المواصلات والشاحنات، في هاذ الحالة المتهالكة اللي تنشوفو اليوم داخل الموافئ وفي المدن وفي الطرق، فهذا تيبين بأنه الوزارات السابقة ما كانش عندها اهتام.

وهذا تنشكر في هاذ المناسبة الحكومة لأن كانت عندها رؤية استباقية منين خلقت واحد الوزارة خاصة بهاذ القطاع هذا، فالكل تيعرف بأن القطاع ديال النقل هو القطاع الوحيد اللي تيدخل في جميع القطاعات، ما كاينش شي قطاع اليوم ما تيستعملش النقل سواء لا في الاستيراد ولا في النقل ديال البضائع ديالو سواء من بعد التسليم ديالها أو قبل.

فهاذ المسألة هاذي ديال النقل السيد الوزير لازم أنكم تعطيوها واحد الاهتمام كبير هذا.. هاذ الشي ديال المحروقات ما جا إلا باش يعري على الواقع ويعري كذلك على نزيد نضيف على سوء التسيير ديال هاذ القطاع من طرف الوزارات السابقة.

اليوم احنا في التجمع الوطني للأحرار، السيد الوزير، تنشوفو بأنه هاذ القطاع خصو واحد الاستراتيجية خاصة به، تكلمتو، اعطيتو واحد المجموعة ديال القوانين اللي خص يتم إعادة النظر فيها، واحد المجموعة ديال الإمكانيات ديال الدعم ديال هاذ القطاع أنا تنظن هناك قطاعات اللي اليوم تنشوفو النتائج ديالها على أرض الواقع من خلال الاستراتيجيات اللي كانت ناجحة، المخطط الأخضر، مخطط أليوتيس.

فاليوم تنشوفو بأنه هاذ القطاع هذا كذلك خصو واحد الاستراتيجية اللي تكون على واحد 5 سنوات أو إلى اقتضى الحال حتى 10 سنوات اللي تكون فيها إعادة النظر ديال القوانين المنظمة لهاذ القطاع، شروط الولوج لهاذ المهنة اليوم تنشوفو، السيد الوزير، كاين واحد التضارب كبير ما بين الشركات ديال النقل فولى اليوم العرض أكثر من الطلب أي واحد اليوم يمكن لو يستثمر في الشاحنة أو في 3 أو في 4، يمكن لو عاوتاني يأخذ اليوم يمكن لو يستثمر في الشاحنة أو في 3 أو في 4، يمكن لو عاوتاني يأخذ (camion 2 eme main) وهذا ويستعملو في الطرقات المغربية، إذن هذا واحد القطاع محم..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي حفظي.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

المِسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَٰزِ الرَّحِيمِ

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لي في البداية أن أوجه تحية إجلال وإكبار وشكرا وامتنان إلى أسرة النقل الطرقي على الحدمات الجليلة التي تقدمها للوطن والمواطنين، وأحيانا في أصعب الظروف كها كان الحال بالنسبة للجائحة، ولكن المقل التي ننظر بها جميعا إلى هذا القطاع تحتاج إلى عدسات تصويبية وإلى نوع من الإنصاف.

حقيقة أن قطاع النقل الطرقي للبضائع بالخصوص أننا تنتكلمو على قطاع النقل الطرقي للبضائع هو بالطبع التحرير تم تحريره سنة 2003 والتحرير، السيد الوزير، لا يعني إهماله والتخلي عنه وتركه لليد الحفية كها قال آدم سميت، بل بالعكس أن قطاعه اليوم هاذ القطاع ممارسته تتم عبر الطريق العام وأي اختلال في المقاولة النقلية هو يرى بالعين المجردة وينعكس سلبا على السلامة الطرقية وينعكس سلبا على البيئة وينعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة، وبالتالي نحن نحتاج مع التحرير إلى حضور وازن للدولة الراعية، للدولة الحامية، للدولة القوية من أجل سن وتزيل تشريعات وقوانين ومراقبتها وفرض احترامها وزجر مخالفتها تقليصا للقطاع غير المنظم عبر بعض الإجراءات اللي منها وذكرتو منها، السيد

الوزير،الأهم، هو أنه تفكيك وإعادة بناء المنظومة ديال ولوج المهنة، لأن لا يمكن التكلم عن قطاع حديث في ظل التشتيت والتمزيق والتشظية التي يتميز بها هذا القطاع، واحكمو على هاذ الإحصائيات اللي غنعطي الآن هو أنه 140 ألف شاحنة اللي فوق من 3 أطنان ونصف و95 ألف مقاولة 70% هم أشخاص طبيعيين و93% يمتلكون أقل من شاحنتين، يعني هاذ الدريرية هي مضرة بالقطاع ومضرة بالاقتصاد الوطني، فتفكيك وإعادة كذلك بناء المراقبة بشتى أشكالها ما غنتكلمش عليها لأن الوقت يداهمني، ولكن كذلك المسألة المتعلقة بتقادم الحظيرة وتكلمتو على تجديد الحظيرة ويجب التفكير في استدامة هذا البرنامج بالنسبة المالي، وذلك عبر ربطه بصندوق المناخ.

هنا لابد أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى السيد رئيس الحكومة، لأنه لأول مرة في تاريخ المغرب أحدث لجنة وزارية متعلقة بدارسة قضايا النقل الطرقي، والتي أثمرت نتائج إيجابية ولازالت تعمل مع المهنيين بما يخدم الاقتصاد الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السي خليهن.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

بعدما تبين بالملموس فشل قرار تحرير أسعار المحروقات، نظرا لما تسبب فيه من فتك وتدمير للقدرة الشرائية لعموم المواطنين ولمصالح توازنات المقاولات النقلية والمهنيين وفي ظل السعار الذي أصاب أسعار النفط والغاز في العالم بسبب الصراع بين القوى على قيادة العالم والتحكم في منابع الطاقة، وحيث أن الدعم المخصص لمهنيي قطاع النقل محدود الأثر ولا يجيب على المطالب المطروحة من قبل المهنيين واستثنى المهنيين الحقيقيين وهم سائقي الشاحنات والطاكسيات.

كما أن تقاسم الأدوار مع أرباب العمل لمقايسة أسعار النقل حسب سعر الكازوال لم يساهم سوى بالإضرار بمصالح عموم الشعب المغربي وتهديد الأمن الاجتاعي، وقد نبهنا ككونفديرالية ديمقراطية للشغل بخطورة هذه الإجراءات وتقدمنا بهذا الصدد بمقترح قانون يرمي إلى تنظيم أسعار المحروقات الذي رفضته الحكومة للأسف.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تطالبكم بإعمال الإجراءات الآتية:

- أولا، تعليق العمل بتحرير سوق المحروقات إلى حين توفر الشروط والآليات لضان متطلبات المنافسة الشريفة وتفكيك معاقل التحكم والتفاهم على توزيع السوق الوطنية مع استرجاع الأرباح غير

المشروعة التي اكتسبت منذ 2016 إلى 2021؛

- ثانيا، استعال رئيس الحكومة لصلاحياته في قانون المنافسة والأسعار بالرجوع لتنظيم أسعار المحروقات باعتماد تركيبة جديدة لتحديد السعر الأقصى للبيع للعموم، باعتبار السعر الدولي وتكاليف الإنتاج والربح الأعلى المسموح به للفاعلين في القطاع وللقدرة الشرائية للمواطنين والمستهلك؛
- ثالثا، الفصل بين تكرير البترول واستيراد وتخزين المواد الصافية وتوزيعها واعتبار توفير الاحتياط الأمني الوطني من المسؤولية الخاصة للدولة؛
- رابعا، اعتماد الكازوال المهني لفائدة المهنيين المهيكلين الذين يحترمون القوانين الجاري بها العمل في قطاع النقل الطرقي، أسوة بما هو معمول به في الكازوال البحري؛
- -خامسا، هيكلة قطاع النقل للبضائع عبر محاربة كل المارسات المنافية للقانون والمخلة بشروط المنافسة؛
- سادسا، إقرار صندوق خاص للدعم في حالة تجاوز السعر الأقصى للكازوال 8 دراهم يمول من ضريبة تفرض على أرباح شركات المحروقات؛
- سابعا، استئناف تكرير البترول بالمصفاة المغربية للبترول وتنظيم التكامل والتنافس بين المنتوج الوطني بالاستيراد؛
- ثامنا، تأسيس "الوكالة الوطنية للطاقة البترولية" لضان التزويد المنتظم للسوق الوطنية من حاجياتها البترولية بالجودة والسعر المناسب وانقاذ محطات التوزيع من سلبيات عقود الإذعان؛
 - تاسعا، اعتماد التخزين الجهوي.

نثير انتباهكم، السيد الوزير، أن الحل لن يكون على حساب المواطنين وهو مرفوض رفضا باتا ولن يزيد الوضع إلا تأزما واحتقانا.

شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

نمر إلى فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما أكدتم في مداخلتكم أن قطاع النقل تيعيش واحد الوضعية كارثية، وهذا ناتج على الارتفاعات الصاروخية غير المسبوقة في سعر المحروقات

اللي وصلت مستويات قياسية واللي تبعتها ارتفاعات محولة في أسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية، واللي أضرت أيضا جيوب المواطنين والمستوى المعيشي للطبقات الهشة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة محدودة الدخل والمستضعفين، وبالخصوص في شهر رمضان.

صحيح، السيد الوزير، بأنكم أعطيتم الدعم لمهنيي هذا القطاع، لكن مع كامل الأسف أن هذا الدعم ظل محدودا وغير عادل، حيث توجه لغير مستحقيه، وجمتوه لبرجوازية ديال هاذ القطاع في الكثير من الأحيان، حرمتو من هاذ الدعم مثلا سائقي سيارات الأجرة رغم أنهم هم من يدفعون فاتورة الكازوال، تيكري الكريمة بالنهار، تيمشي يخلص المازوط في العشية تيدي الروسيطة لمول الكريمة اللي أعطيته الدعم، في حين استفاد منه أصحاب المركبات ومالكو المأذونيات ومنهم اللي توفى، حرمتو منه أيضا أنماط أخرى كناقلي الخضر والفواكه من الضيعات الفلاحية والأسواق وناقلي العال الزراعيين.

بالمناسبة الدعم اللي عطيتو لأصحاب الكريمات هذه معلومات خصكم تمشيو تقلبو أنكم أعطيتم الدعم لواحد عندو 200 كريمة، كاري 200 كريمة إذن غادي تعطيوه 32 مليون ديال الدعم في الشهر ما غادي يستفاد منها ذاك اللي تيخلص المازوط، سيرو قلبو على هاذ المعلومة فين كاينة.

أيضاً نحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير، نرى أنه لازم على الحكومة أن تلجأ لحلول ناجعة وأكثر واقعية من أهمها:

- التخفيض من ضريبة الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة، التي تضاعفت هي الأخرى بالنصف بناء على ارتفاع أسعار المحروقات؛
- الإلغاء الكلي أو الجزئي ولو مرحليا للرسوم الضريبية المفروضة على استهلاك المحروقات؛
 - تفعيل الكازوال المهنى اللي تيساهم في الدورة الاقتصادية؛
- تسقيف أسعار المحروقات بناء على سعر مرجعي يراعي معدل الدخل الفردي والناتج الداخلي الخام؛
- تحقيق عدالة مجالية بخصوص مراكز ومستودعات تخزين المحروقات مختلف الجهات للتخفيف من مصاريف سعر النقل والشحن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

مرة أخرى شكرا، السيد الوزير،على الإجابة ديالكم والتوضيحات.

الرد ديالكم، السيد الوزير، كان بمثابة واحد التشخيص وفيه واحد 5 ديال البنود اللي هضرتو عليهم، ولكن في الحقيقة ما يحرق الشارع المغربي أنه هاذ الإشكالية ديال المحروقات اللي بغينا فيه واحد الحلول ناجعة، رغم

السيد الوزير،

فيما يتعلق.. في البداية لابد ما نشكركم على الجهود المبذولة في الإنصات للمهنيين والتواصل الدائم اللي جا مع الأسف في هذه الأزمة ديال ارتفاع الأثمان ديال المحروقات، وفي نفس الآن لابد ما نثمنو الموضوع ديال الدعم اللي خاصو كذلك مصاحبة ومواكبة، باعتبار أنه كاين إشكالات تقنية لا في المنصة ولا الاستفادة ديال بعض الفئات اللي باقي تتشكي بأنها ما توصلاتش. إذن خص واحد المواكبة ومصاحبة لأنه موضوع أساسي وله انعكاس أساسي على نقل المسافرين، سواء في المجال الحضري أو في الطرق.

الموضوع ديال المقايسة وهذه تجربة اللي هي ماشي تجربة محلية، يعني تجربة موجودة في واحد العديد من الدول، والغاية منها هو حاية الطرف الضعيف في غياب تعاقد واضح بين الشاحن والنقال، وهذا الأمر نثمنه، لكن لابد ما نقولو بأنه النسبة ديال التأطير ديال القطاع راه هي نسبة قليلة، إذن هذا الموضوع ما غايهمش جميع النقالة في علاقتهم بالناس ديال الشحن، إذن اللي أساسي هو الاستمرارية في هذه اللقاءات مع المهنيين من أجل التأطير الكامل والشامل للقطاع اللي تيمكنا أننا ننتقلو من قطاع اللي هو نقل فيه واحد الشوية ديال العشوائية إلى نقل منظم والناس تيمكنا نضمنو استمرارية المرفق لفائدة ومصلحة لا الشاحن ولا الناقل وبالأساس المواطن باش يمكن توفر لو السلع في الوقت وبالإمكانيات والجانب الزمني اللاء.

كأين شيء أساسي اللي بغينا نأكد عليه هو خص الإعلام يصاحب هذا الموضوع ديال المقايسة لأن هاذ الكلمة ديال المقايسة تضر المغاربة لأن هي اللي أدت بنا إلى هذه النتائج في مجال المحروقات ما بغيناهمش يفهموها بشكل خاطئ، لأن راه لفائدة المواطن ماشي ضد المواطن.

اللي أساسي أظن أنه هذا الجانب ديال التعاقد راه ضعيف وتيخص الحكومة تمشي في اتجاه ديال تقوية الجانب التعاقدي في مجال النقل باش يمكن نهضرو على الجانب ديال الاستمرارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا.

تنشكر الجميع على التعقيبات وعلى المداخلات.

نبغي نقول بأنه العمل على هيكلة القطاع هي من أولوية الأولويات ديال الوزارة ديال النقل، وغادي نبقاو غادين في هاذ الاتجاه هذا مع المهنيين اللي باغيين حتى هوما يعملو في هاذ الاتجاه..

أنكم جبتو واحد الحلول اللي هي مؤقتة في هاذ الظروف اللي هي صعبة واللي كلشي كنعرفها عالميا واللي البرميل وصل واحد المستويات قياسية.

إلا أنه كنا نتمناو، السيد الوزير، أنه ما يكونوش الحكومة كرجل إطفاء فين ما وقعت شي حاجة تنمشيو فين ما شعلت وكيفاش نديرو نطفيوها، بغينا التنزيل الحقيقي ديال البرنامج ديال الحكومة اللي انتوما التزمتو به أثناء السيد الرئيس الحكومة لما جاء للمستشارين والبرلمان، هل لأنه اليوم كنهضرو غير على النقل في واحد الفئة منه، في حين أنه عدة فئات اللي تقاست وكنمشيو نقيسو واحد الطبقة اللي هي متوسطة اللي هي (déja) تقاست ومن هذه الإجراءات اللي هي جزئية كنزيدو نكرسو الوضعية ديال هذا المواطن اللي هو حاليا ولى عندو صعوبة باش يتعايش مع الوضع الحقيقي ديال هذه التصرفات.

بغينا، السيد الوزير، تجاوبونا حقيقة، علاش تهربو من التسقيف؟ خصنا نكونو واقعيين، علاش تهربو منه؟ خصنا نفهمو ويفهمو المواطنين علاش تهربو من التسقيف، غادي تقولو لنا الحكومة الفائتة، متفقين، ولكن الحكومة الفايتة راه حطت قوانين وراكم جيتو حيدتوهم، علاش هذا بالضبط ما يمكنش لو يتحيد في هذه الوضعية حتى تلقاو لو المسائل اللي هي يمكن لها نشتغلو بها في المستقبل اللي تكون هي حقيقية واللي ما تقيسش المواطنين ويمكن لنا نعاودو نرجعوه.

ولكن اليوم بحال إلى كتعاملو بطريقة أنه ما كاينش واحد الإنصات للشعب اللي غدا راه كاين واحد الإعلان أن جميع المحطات ديال الوقود غادي تدير الإضراب، واش غير اللي دار الإضراب غادي نمشيو نجلسو معه باش نديرو مشاكل، بغينا الاستباقية السيد الوزير، استباقية حقيقية، ماشي نبقاو احنا عارفين الإشكالية وانتوما عارفينها من مدة، من ماشي نبقاو احنا عارفين الإشكالية وانتوما عارفينها من مدة، من حتى كوقع المشكل عاد كنوضو نقلبو على الحلول.

بغينا، السيد الوزير، اليوم تجاوبو الشعب بصراحة، أشنو هو الالتزامات؟ ماشي غير الناس ديال الطاكسيات كما قالو الإخوان الشيافر مازال ما كياخذوشاي وبزاف ديال الإشكاليات، بغينا كذلك المواطن العادي اللي كيجي من بعيد، وبغينا كذلك المقاولات، بغينا واحد المجموعة ديال الناس اللي داخلة في اشكالات كبيرة جدا واللي خص الأجوبة عليها السيد الوزير وأنتوما حاضرين معنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب في القطاع الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

بالطبع بحال دبا المثال ديال الكازوال المهني، الكازوال المهني ما قلناشي ما غنتكلموش معهم على الكازوال المهني ولكن حددنا الأولويات، قلنا نخدمو في واحد.. لأنه هاذ المشاريع هاذو ديال إعادة الهيكلة تياخذو الوقت خصنا نتافقو بعضياتنا ومن بعد نوصلوها إلى كان فيها التشريع ولا إلى كان ماشي التشريع المبادرة خصنا نقومو بها، فقلنا نحدو الأولويات واتفقنا مع المهنيين على 5 ديال الأولويات.

القضية ديال هاذ المشروع هذا ديال المقايسة ما غاديش يحل المشاكل كلها ديال النقل، هي آلية ما بين الآليات اللي غادي نعتمدوها باش نحسنو من الهيكلة ديال القطاع.

بالنسبة للمواضيع الأخرى اللي هي تتعلق بالقدرة الشرائية ديال المواطنين، الدعم احنا اللي قدمنا للناقلين الهدف ديالو هو الحفاظ على القدرة الشرائية أو على الأقل الحد من الآثار ديال التضخم على القدرة الشرائية ديال المواطن، هذا علاش عملناه.

بالنسبة للاقتراحات الأخرى هي أولا ليست من اختصاصات وزارة النقل أولا القضية اللي تتكلم على تسقيف ديال الأسعار إلى آخره، ديال تقليص هامش الربح بالنسبة للموزعين إلى آخره، ما يمكنليشي نتدخل فيها. الحاجة الوحيدة اللي نبغي نقول هو أنه بغيت نذكر بأن هاذ الحكومة لازالت تخصص موارد مالية محمة باش تدعم القدرة الشرائية ديال المواطنين فيما يخص المواد الأساسية وانتوما تتعرفوها: الغاز، السكر، الطحين ولكن أيضا فيما يخص الكهرباء، لأنه ما ننساوشي.. على سبيل المثال لأنه في هاذ الظرفية هاذي راه الثمن ديال الفحم تضاعف 5 و6 ديال المرات ولازلنا نحافظ على ثمن الكهرباء، هذا كله راه تيشكل واحد العبء على الميزانية ديال الدولة، خصنا نحافظو على التوازنات ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وغادي نمرو للأسئلة الموجمة لقطاع الصحة، وغادي نبداو بالسؤال الآني الأول وموضوعه "انقطاع بعض الأدوية المصيرية من مراكز تحاقن الدم والمستشفيات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال. تفضل السي يوسف.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم المجهودات التي قامت بها بلادنا لضان الأمن الصحي وخاصة على مستوى مختبرات إنتاج الأدوية، غير أن العديد من المرضى يعانون بسبب انقطاع الأدوية المصيرية، مما يهدد حقهم الدستوري في

العلاج وفي الحياة، منها دواء (Octagam)، هذا الدواء الذي يفترض مبدئيا تواجده وإتاحته بمركز تحاقن الدم، وشكل انقطاع هذا الدواء وعدد من الأشاعات حول أسباب انقطاعه.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن سبب انقطاع هذا الدواء من مراكز تحاقن الدم والمستشفيات العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد آيت الطالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رمضان مبارك سعيد.

جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، يسعدني أن أحيطكم بالمعطيات التالية، فتستخدم الأدوية المذكورة المستخلصة من البلازما عبر تقنية جد متطورة غير متوفرة حاليا في المغرب لتعزيز جماز المناعة، خاصة لدى الأطفال الذين ليس لهم ما يكفي من الأجسام المضادة، فعرفت هذه الأدوية صعوبات مؤقتا أثرت على تواجدها ببعض مراكز تحاقن الدم بسبب محدودية كمية الدم المتبرع بها خلال الفترات الأخيرة من السنة، سواء في بلادنا أو بقية دول العالم، إضافة إلى ارتفاع الطلب عليها بسبب الجائحة وكذا حصول عطب تقني بالشركة المصنعة لها بفرنسا التي تأخرت كثيرا في عملية التصنيع والتموين.

رغم ذلك، تدخلت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بصفة مستعجلة وسارعت إلى التعاقد على اقتناء كمية كبيرة من هذا الدواء من الشركة المصنعة، كما قامت بعد استشارة كل الفرقاء المعنيين بالأمر، الشركاء الاجتماعيين وكذلك المجتمع المدني بإصدار قرار وزاري تحت رقم 56 بتاريخ مارس 2022 بتأطير عملية التموين، خلال 6 الأشهر القادمة، فتوصلت الوزارة بدفعة 6000 جرعة يوم السبت 2 أبريل الجاري لتضاف كذلك إلى 4000 جرعت توصلت بها وقت سابق في انتظار التوصل بالكميات المستخلصة من البلازما التي تم تحويلها للمختبر الفرنسي.

وللتذكير، رغم إكراهات الظرفية الوبائية وتداعياتها وطنيا ودوليا، استطاعت بلادنا توفير 4895 جرعة ديال الأدوية ديال (immunoglobulines) خلال سنة 2020، وبلغت الكمية التي تم توفيرها في سنة 2021، 8616 جرعة، وتشتغل الوزارة اليوم حاليا على تحديث قرار المخزون الاحتياطي لعام 2002 وتحديد القائمة الوطنية للأدوية الأساسية وتشجيع تطوير الإنتاج الصناعي، ودراسة مشروع تحويل هذا المركز الوطني لتحاقن الدم إلى وكالة وطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل من تعقيب؟

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة ديالكم.

طبعا نثمن هذا المجهود اللي بذلته المصالح ديال وزارتكم بخصوص القطاع ديال الدواء، لكن الإشكال الحقيقي اليوم في بلادنا هو أنه كاين عدد ديال الأدوية كتقطع بشكل دوري أساسا الأدوية ديال السرطان، الأدوية ديال القلب، الأدوية ديال فقدان المناعة، الشيء اللي كيطرح على الحكومة من منظور استراتيجي - أنه لا بد من التفكير في توطين إنتاج عدد من الأدوية حفاظا على الأمن الدوائي ديال المغاربة، لأنه الأمن الدوائي ما يمكنش نضمنوه فقط في محاربة الأدوية المغشوشة والتهريب ديال الأدوية لكن لابد من توطين الأدوية وضان الاستدامة ديال هذا الدواء للمغاربة.

المغاربة، السيد الوزير، خصو ملي يمشي للسبيطار خصو يلقى الدواء، ما كيفهمش المواطن هذه التعقيدات ديال أنه الشركة المنتجة عندها مشكل تقني أو لا التعثر ديال إنجاز الصفقات، المواطن فاش يمشي للمستشفى خصو يلقى الدواء.

ولذلك نرجو من مصالح وزارتكم اتخاذ هذا الأمر بما يفترضه من جدية حفاظا على الأمن الصحى ديال المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

هو، السيد المستشار، عندك الحق في هذه المسألة ديال أن المواطن ما كيعرفشاي التعقيدات، ولكن كاين بعض الخطرات الإكراهات اللي كتقيس العالم هذه مسألة، المسألة ديال (immunoglobulines) راه كانت فيها ندرة في العالم، والتبرع بالدم قلال في ظرفية الجائحة وأنت تتعرف بأن حتى الاستعال ديال (immunoglobulines) ما بقاش كيتستعمل في محله ولا التوسيع ديال القاعدة ديال الاستعال، يعني (les في محله ولا التوسيع كونو محدودين، فبالتالي على ذيك الشي علاش درنا واحد المذكرة.

متفق معك أنه احنا راه خدامين على سياسة دوائية جديدة باش كيفاش نقدرو اللائحة ديال الأدوية الأساسية كيفاش نقدرو نحافظو عليها

والمخزون الاحتياطي كيفاش يمكن لنا نواكبوه، لأن كاين واحد القانون اللي كيخصنا ولابد نحصنو واحد المخزون، ولكن راه ولابد واحد النهار غادي يقدر يوقع واحد الدوامة.. على ودهاش الظرفية العالمية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر للسؤال الثاني موضوعه "الخصاص المسجل في أدوية داء السكري في بعض المراكز الصحية بمدينة مراكش".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم سؤال.

السي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

دعا جلالة الملك محمَّد السادس نصره الله في خطابه خلال افتتاح الدورة التشريعية لسنة 2021 إلى إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية ومنها المواد الصحية والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية من هذه المواد، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، غير أن المواطنين في مدينة مراكش لا يزالون يعانون من غياب عدد من الأدوية في بعض المراكز الصحية، خاصة أدوية الأمراض المزمنة كأدوية داء السكري، والتي سجلت خصاصا ملحوظا على مستوى مدينة مراكش.

تعلمون، السيد الوزير المحترم، المضاعفات التي يمكن أن تلحق بالمصابين بهذا الداء المزمن في حالة عدم تناولهم أدويتهم في الوقت المحدد.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لضان تزويد مختلف المراكز الصحية بالمحزون الكافي من الأودية.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق الاحترام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، كنشكر السيد المستشار على هاذ السؤال هذا، فمن الضروري الإشارة إلى أن الارتباك الذي يمكن أن يحصل في تموين بعض الأدوية بشكل عام هو أمر معروف ووارد على المستوى العالمي ماشي مقتصر على

باش عندي هاذ المعطيات.

(Donc) الاقتراح ديالنا كفريق الأصالة والمعاصرة هو نديرو واحد البنك ديال البيانات ديال هاذ الناس كيف كنا تنديرو إلى عقلتو فالثمانينات ولا التسعينات، كانو العيالات تيدورو على الديور وتيفرقو ذاك الدواء ديال منع الحمل، علاش ما نديروش احنا واحد البنك ديال المعطيات نعرفو الناس اللي فيهم هاذ داء السكري ونتعاملو معهم على أساس نعرفو امتى غيخصهم امتى غادي.. ونديرو واحد المقاربة تشاركية مع المجتمع المدني، ونقدرو نعرفو ذاك المستفيد لأنه الناس اللي مضرورين اللي تيمشيو لأسميتو ويقدرو نعرفو ذاك المستفيد لأنه الناس اللي مضرورين اللي تيمشيو لأسميتو راك عارف ما فحالهومش مع عندهومش، مساكين (les moyens) ما شي كال الناس اللي مراض وعندهم الفلوس تيعيط (pharmacien) تيقول له صيفط لي الدواء، (donc) هاذ الناس يقدر جاء من بعيد باش يمشي لذاك (centre) وما لقاش الدواء ديالو، هذا هو المقترح اللي كان..

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

هو تعقیب جد بسیط.

هو متفق معك من حيث أن الإمدادات يقدر يكون مثلا (dispensation في عين المكان تقدر يكون فيها مشكل، احنا في صدد مراجعة كاع هاذ طريقة ديال التعامل بالأدوية، بغينا نشوفو كاع يمكن لنا نتعاملو في هاذ البرامجية الصحية (diabète)، (tension)، يمكن نتعاملو مع الصيدليات مباشرة، في إطار اتفاقيات باش الإمدادات تمشي مباشرة بطريقة (nominative) تعطى للشخص.

أما بالنسبة للمخزون اليوم، اليوم كاينة مخزون اللي يكفي السنة كاملة وعندنا مارشي واحد آخر ديال اللي غادي كفي حتى للسنة المقبلة، يعني ما عندناش المشكل ديال أن الدواء غير متوفر، ربما الإمدادات يكون فيهم شي إشكال.

شكرا.

وغادي نعالج هاذ الموقف إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه "إشكالية غياب العدالة المجالية في القطاع الصحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال. تفضل السيد المستشار.

المغرب فقط، نقدر نشير مثال أن كاينة واحد الدولة أوربية اللي في 2018 عرفت 450 دواء حيوي تقطع و200 ألف إشعار اللي تم، ولكن ذاك الشي عندو علاقة بالمصنعين.

قبالتالي مع كل ذلك لابد من التأكيد بأن المؤسسات الصناعية المحلية المصنعة للأدوية ملزمة باحترام المخزون الاحتياطي للأدوية طبقا للمرسوم 263.02 من أجل تدبير مرحلة الانقطاع إلى حين تسوية الوضعية، كما أن المخزون الوطني للأدوية في المغرب يخضع لمراقبة مستمرة وصارمة بشكل أسبوعي من طرف المرصد المذكور.

أما فيما يتعلق بالنسبة للأدوية ديال السكري بعالة مراكش، فلابد وزارة الصحة تترصد واحد الميزانية ديال مليار ونصف سنويا لتلبية حاجيات جميع المؤسسات.

غير بالنسبة لمراكش الجهة 258 مليون درهم اللي رصدت ديال الأدوية اللي مخصصة لمرض السكري، منها 19.5 مليون على مستوى الجهة و15.5 مليون درهم لعالة مراكش بوحديها، ووظفت كذلك لاقتناء هذه الأدوية لفائدة ما يزيد على 42.894 مريض خلال سنة 2021 الذين يتابعون علاجمم في المراكز الصحية بالعالة والذي بلغ عددهم 63 مركز، بينها بلغت الميزانية ديال الأنسولين 6 دالمليون و600، فبالتالي مراكش بوحديها فالعالة 14% ديال الميزانية اللي تخصصت لداء السكري.

وفي إطار تطبيق الجهوية الموسعة للتموين الدوائي يعني قسم التموين في وزارة الصحة بإمداد جميع الوحدات ديال السكري على المستوى الوطني، فآخر طلبية اللي قامت بها مراكش هي 28 مارس 2022 يعني ما كاينش الانقطاع ديال الأدوية، ومعلوم أن المصالح المركزية واللاممركزة لم تتلقى أي إشعار بأن كاين شي دواء اللي غير موجود على مستوى الجهة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل من تعقيب؟

تفضل أمولاي عبد الرحان.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ التوضيحات.

فالحقيقة كنشكرو هاذ المجهودات الجبارة اللي تتقوم بها الوزارة ديالكم وعلى رأسها السيد الوزير، غير واحد القضية، السيد الوزير، بغيت نقول ليك بأنه كاينين بعض المراكز ما تنقولش أنا كلشي ما كنعممش، غير كاينين بعض المراكز مثلا جماعة المشور القصبة، مثلا مقاطعة كيليز اللي الآن دبا خص ذاك واحد الدواء سميتو (Actrapid) اللي ما كاينش دبا مشاو ليه الناس ما كاينش مع رمضان، تيحتاجو الناس الأنسولين ومقاطعة النخيل حتى هي، تنقول ليك معطيات قبل من الموعد ديال الجلسة بواحد يومين

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

غياب العدالة المجالية في المجال الصحى حقيقة ثابتة.

على هذا الأساس، نسائلكم حول التدابير المتخذة لتحقيق رهان الإنصاف المجالي والجهوي في هذا القطاع الإستراتيجي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

إن تشريحنا للوضع الحالي للمنظومة الصحية خاصة سياق الظروف الاستثنائية والصعبة التي تجتازها بلادنا والعالم، أظهر محدوديتها وحاجة لنا اليوم إلى إصلاح هيكلي شامل، لهذا فالتنزيل الفعلي لبنود القانون المتعلق بالحماية الاجتاعية والتي تترجم الرؤية المولوية السامية الداعية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية الوطنية.

جاء البرنامج الإصلاحي الهيكلي للمنظومة الصحية الذي تشتغل عليه الوزارة ليترجم التزامات السلطات العمومية في البرنامج الحكومي لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها من خلال المحاور التالية:

- أولا، تثمين الموارد البشرية، من خلال بنود القانون 33.21 بتغيير وتتميم قانون مزاولة محنة الطب، والذي رفع المعيقات والقيود التي يفرضها على مزاولة الأطباء الأجانب بالمغرب؛
- ثانيا، الإقرار بخصوصية القطاع في إطار نظام وظيفة صحية لملاءمة تدبير الرأس المال البشري للقطاع الصحي مع خصوصية المهن الصحية وإصدار القانون 39.21؛
- كذلك تأهيل العرض الصحي من خلال تدعيم البعد الجهوي، عبر أجرأة البرنامج الطبي الجهوي وإحداث الخريطة الصحية الجهوية وإقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات وتأهيل المؤسسات الصحية؛
- وكذلك اعتماد حكامة جيدة للمنظومة الصحية، تتوخى تقوية آلية التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستثنائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي؛
- كذلك، إحداث نظام معلوماتي مندمج يبيح تبادل وضبط جميع المعطيات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، بما فيها القطاع الخاص؛
 - وتقييم مسار العلاجات وتحسين نظام الفوترة؛
- وهناك أيضا مسار موازي يهم تعزيز العرض الصحي بالعالم القروي

والمناطق الجبلية النائية خلال برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتاعية بالعام القروي والمناطق الجبلية، والذي تساهم الوزارة بالميزانية المخصصة له بمقدار مليار درهم.

كل ذلك، يؤكد سعي بلادنا إلى بلوغ الغايات الصحية الأكثر طموحا لأهداف التنمية المستدامة، عبر تحسين عدد من المؤشرات الصحية من خلال تعبئة وتعزيز مزيد من الاستثار في البنية التحتية والتخطيط في مجال الرعاية الصحية، عبر الإستراتيجيات الوطنية للصحة التي تم إعدادها في هذا الشأن لتحقيق العدالة والإنصاف في الولوج للخدمات الصحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا شك، السيد الوزير، أن تمركز السياسات العمومية خلف تفاوتات صارخة في مختلف المجالات ومنها مجال الصحة، الذي يعرف تباينا بين الجهات والأقاليم وكان أحد الأسباب في جعل المغرب يحتل المرتبة 112 من بين 195 دولة في ما يخص الولوج إلى الخدمات الطبية كها هو ثابت من خلال تقرير لجنة إعداد النموذج التنموي.

تجليات اللاعدالة المجالية في قطاع الصحة السيد الوزير تظهر على مستوى ضعف البنايات وتوزيعها جغرافيا، فبلادنا لا تتوفر سوى على 7 مستشفيات جامعية متمركزة في الجهات والمناطق الاستراتيجية دون بقية المناطق والجهات كجهة خنيفرة-بني ملال، وجمة تافيلالت-درعة، وكما أن اللاعدالة تتجلى في ضعف التجهيزات بمختلف المستشفيات وكذا ضعف الموارد البشرية.

وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي رغم المجهود المبذول لتكوين والزيادة في الأطر الطبية إلا أن مجهودهم يبقى محدود، فالمغرب يوفر 1 طبيب لكل 1000 نسمة، والحال أن منظمة الصحة العالمية توصي بـ 4.45 طبيب لكل الرباط، الدار البيضاء، في حين أن باقي الأطر موزعة توزيعا غير عادل على باقي المناطق المغربية، وهو ما أدى إلى ضعف الخدمات المقدمة على مستوى المستشفيات الموجودة حاليا، كما هو الحال على سبيل المثال مستفى الإقليمي بالدريوش وكذا تارجيست غير المؤهلة لاستقبال المرضى في ظل الغياب الصارخ للموارد البشرية المتخصصة ومركز السرطان بالحسيمة الذي دشنه جلالة الملك ويعاني من اختلالات كبيرة على مستوى الأطر الطبية المتخصصة والتجهيزات، واللي كان موضوع رسالة موجمة الأطر الطبية المتخصصة والتجهيزات، واللي كان موضوع رسالة موجمة

إليكم، السيد الوزير، منذ ما يزيد عن الشهر دون أن تلقى جوابا حول هذا المركز.

إذن انعدام العدالة المجالية، السيد الوزير، أدى إلى زيادة الأعباء المالية على الأسر المغربية التي تتكلف بما يقدر بـ 50.7 من تكاليف العلاج، كما أن 11% من الساكنة في المغرب لا تستفيد إطلاقا من العلاجات.

إذن، من باب الواقعية والموضوعية، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على أن تأهيل المنظومة الصحية وعلاج العدالة الاجتماعية هو رهين بجعله على رأس أولويات الحكومة، والأكيد أن هذا لن يتحقق بتخصيص ميزانية لا تشكل سوى 5% من الميزانية العامة، والحال أن منظمة الصحة العالمية تؤكد على ضرورة تخصيص ما يزيد عن 15% لقطاع الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار ما تبقى من الوقت.

ما بقي والو ؟

ماكاين مشكل.

شكرا.

إذن غادي نمرو للسؤال الرابع موضوعه "التسريع بإخراج النظام الأساسي الخاص بمهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

السي خالد.

المستشار السيد خالد السطى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

خلال أول تعقيب معكم، السيد الوزير، طالبتكم بإخراج نظام أساسي عادل ومحفز لموظفي قطاع الصحة، أين وصل هذا المشروع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الجواب للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، إن تحسين جاذبية القطاع الصحي بهدف تجاوز إكراه النقص المزمن في الموارد البشرية وهذا كلشي كيعرف هذا المعضلة اللي كنعيشو

ديال الموارد البشرية وتوفير عرض صحي موزع بشكل كافي منصف وعادل يمر عبر الاعتراف بخصوصيات قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، قد تمت إضافة محنيي الصحة إلى الفئات التي لا تخضع للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بموجب القانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (موافق 24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

فيعتبر إحداث قانون وظيفة صحية من المرتكزات الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية التي تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تنزيلها بغرض تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الصحى.

لقد حرصت الوزارة على تبني مقاربة تشاركية مندمجة مع جميع الفاعلين لمعرفة مقترحاتهم وتصوراتهم والاتفاق بشأن النقط التي يجب تبنيها في هذا المشروع الجاري إعداده حتى يرقى إلى مستوى انتظارات وتطلعات مختلف الفئات العاملة بهذا القطاع.

وفي هذا السياق نذكر أنه عقد تحت رئاسة وزير الصحة مباشرة 5 اجتماعات في الفترة الممتدة ما بين 20 نونبر إلى 15 دجنبر 2021، مع جميع النقابات الممثلة داخل القطاع بهدف الخروج بتصور مشترك حول الخطوط العريضة لتأهيل المنظومة الصحية الوطنية.

ومن بين النقط التي تمت مناقشتها خلال هته الاجتاعات المحاور الكبرى المؤطرة لمشروع الوظيفة الصحية في إطار تصور مشترك، تم بعد ذلك عقد 5 لقاءات تقنية ما بين 1 دجنبر إلى 20 دجنبر مع الكتاب العامين للنقابات الممثلة بالوزارة برئاسة السيد الكاتب العام.

وفي سياق ذي صلة، تناولت اللقاءات التقنية بين الوزارة والنقابات بعض النقط الهامة التي تعتبر من أبرز محاور قانون الوظيفة الصحية المرتقب، نذكر منها:

- تحفيز موظفي وزارة الصحة من خلال إثارة النقاش حول التعويض على المردودية وكذا الأخطار المهنية؛
 - التعويضات القارة والمتغيرة التي تدخل في احتساب الأجرة؛
- مراجعة التعويض عن حراسة والإلزامية، وذلك من خلال التأسيس لنظام جديد مبتكر كفيل بحسن تدبيرهما؛
 - التعويض عن الإقامة، سيما العاملين بالمناطق النائية؛
- حماية موظفي القطاع من الاعتداءات التي تطالهم أثناء مزاولة محامحم؛
 - نظام الترقية؛
 - سن الإحالة على التقاعد بالنسبة لمهنبي الصحة والتكوين المستمر.

وقد قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بموافاة الشركاء الاجتماعيين بمذكرة حول مشروع القانون المتعلق بالوظيفة الصحية من أجل الاطلاع

وإبداء ملاحظات واقتراحات في هذا الشأن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل من تعقيب؟

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ التوضيحات.

بطبيعة الحال احنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتقد على أن المدخل الأساسي للجواب على هاذ الإشكالات، بعض منها اللي طرحتها والبعض اللي ما طرحتهاش السيد الوزير، بطبيعة الحال هو التسريع بإخراج هاذ النظام الأساسي ديال الوظيفة الصحية.

السؤال اللي تيتطرح بطبيعة الحال بالمناسبة هنا لابد نعاود نشكركم على المبادرة اللي قمتم مع النقابات بتوقيع الاتفاق بهاذ الخصوص، لكن بطبيعة الحال كان واحد الالتزام سابق ربما في اللقاء اللي ترأسو السيد رئيس الحكومة باستئناف هاذ الحوار في أقرب آجال، هنا تتساءل الشغيلة الصحية على التوقيت ديال استئناف هاذ الحوار، بالإضافة بطبيعة الحال الصحة.

صحيح، شفنا باش نكونو واضحين، شفنا كاين اتفاق كاين اللي رفض الاتفاق، احنا في بلد ديال الحرية وديال الديمقراطية، لكن أعتقد على أن المدخل الأساسي هو التسريع في أقرب فرصة وفي أقرب وقت بإخراج هذا القانون الأساسي أو النظام الأساسي للوظيفة الصحية، بالإضافة بطبيعة الحال لمجموعة من الإشكالات اللي طرحتي، السيد الوزير، خاصة مسألة نضيف لك قضية ديال استيعاب الخريجين ديال المعاهد ديال المراكز ديال الصحة راه عندنا خصاص ديال 13 ألف أعتقد، عندنا خصاص ديال ربما القطاع الخاص بالإضافة إلى الترقية بالشهادات في القطاع اللي تحرمو منها الموظفين ديال الصحة الترقية بالإجازة وبالماستر بالإضافة الإشكالية ديال المخطار المهنية، كذلك هذا موضوع كل مرة تنداولو فيه وتيناقش فيه، وأعتقد كان اتفاقات سابقة فقط يجب التفعيل ديالها والتنزيل ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

غير بغيت نأكد على أن مسلسل ديال الحوار راه مازال مستمر، آخر

مكالمة كانت اليوم باش نستمرو الأسبوع المقبل إن شاء الله.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الخامس موضوعه "صيانة المراكز الصحية القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، على الإجراءات المتخذة من أجل صيانة المراكز الصحية ووضعية المستعجلات في العالم القروي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

في إطار المجهودات الرامية إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية في مجال الصحة، وتعزيزا لسياسة القرب، تعمل الوزارة على غرار كل سنة على تنزيل المخطط الوطني لتنمية الصحة بالوسط القروي، الذي يهم اليوم 2880 مؤسسة صحية إلى جانب وحدات الولادة بالعالم القروي التي يبلغ عددها 423 وحدة، بنسبة 79% من مجموع الوحدات على المستوى الوطني.

يهدف هاذ المخطط إلى تعبئة استثمارات محمة من أجل تقريب الخدمات الصحية من ساكنة المناطق النائية بالوسط القروي، بهدف توسيع التغطية الصحية، عبر إحداث مراكز الرعاية الصحية الأولية وتأهيلها وكذا الرفع من جودة الخدمات التي تقدمها ومدها بالموارد والوسائل اللازمة للاشتغال.

يرتكز هذا المخطط حول ثلاث محاور رئيسية ترتبط به :

- ✓ التغطية الصحية المتنقلة؛
- ✓ دعم التغطية الصحية الثابتة والمشاركة الجماعاتية في المجال الصحي؛
- 🗸 إضافة إلى الإسهام الكبير للوزارة في برنامج تقليص الفوارق المجالية

والاجتاعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية، والتي تساهم فيه الوزارة بمقدار مليار درهم.

يتم تأهيل شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، باعتبارها المدخل الأول للولوج للخدمات الصحية في إطار البرنامج الاستثاري لتأهيل البنيات التحتية، الذي ترصد له الوزارة اعتادات مالية تصل إلى 850 مليون درهم سنويا لتأهيله، كذلك إلى جانب المراكز الاستشفائية بناء وصيانة، توسيع عدد من مصحات القرب حضرية وقروية مع مساكن وظيفية للأطر الصحية العاملة بها ومدها باللوازم والوسائل والمعدات والتجهيزات والأدوية، وذلك لتحسين ظروف الولوج.

كما أن الوزارة منكبة في إطار تفعيل الورش الملكي للحاية الاجتماعية وترجمة التزام السلطات العمومية بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها على مواصلة تنزيل برنامج كبير لتأهيل 1353 وحدة بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية على الصعيد الوطني لملاءمتها مع المعايير المعتمدة لتوفير البنية التحتية الملائمة للقرب وتحسين جودة الخدمات الصحية بها.

وتبذل كذلك الوزارة مجهودات كبيرة لسد الخصاص في الموارد البشرية، خاصة من خلال إعطاء الأولوية للمراكز الصحية بالوسط القروي، من حيث فتح المناصب الجديدة للأطر الطبية وشبه الطبية، حيث أن أزيد من نسبة 40% من عدد المناصب المفتوحة للأطباء وطنيا وما يقارب 70% فيا يخص فئات الممرضين.

تدابير أخرى كذلك تعتبر كحلول موازية لسد هذا الخصاص بانتداب أطر طبية من القطاع الخاص أو القطاع العام للعمل على الأقل مرة في الأسبوع وبالتوازي ببعض المؤسسات الصحية القروية التي لا تتوفر على أطباء عامين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، هل من تعقيب؟

تفضلو .

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على إجابتكم.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين ننطلق من التعقيب على موضوع صيانة المراكز الصحية ووضعية المستعجلات بالعالم القروي من التذكير بخمس منطلقات أساسية:

1- العناية الملكية بضان وفعلية الحق في الصحة للمغاربة؛

2- التزام المملكة المغربية بالمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالحق
في الصحة؛

3- تنصيص الدستور على مسؤولية الدولة في توفير الحق في العلاج والعناية الصحية للمغاربة؛

4- التزام الحكومة في برنامجها بتوفير رعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطنين، عبر إصلاح منظومته الصحية؛

5- النموذج التنموي الذي أكد على ضان تكافؤ الفرص من خلال تقديم خدمات عمومية ذات جودة لجميع المغاربة، لاسيما في مجال الصحة.

وهي منطلقات لا يمكن أن تتحقق بدون ضان توسيع الخريطة الصحية، التي تعتبر أحد المحدات الأساسية في الولوج العادل والمتكافئ بين مختلف جمات المملكة في العلاج، عبر توزيع مختلف البنيات الصحية والتجهيزات والموارد البشرية بشكل عادل، يضمن للساكنة الحق في العلاج والحق في الاستفادة من كافة الخدمات الصحية.

لا يمكن الحديث، السيد الوزير المحترم، عن ضان فعلية الحق في الصحة لجميع المغاربة خارج الوقوف عند واقع البنيات التحتية والخريطة الصحية بالمغرب بما يضمن الجواب عن سؤال حقيقي، هو مدى ضان العدالة المجالية على مستوى الخريطة الصحية. هناك تباين، السيد الوزير المحترم، في البنية التحتية الترابية الصحية تسجل عليها مجموعة من التحديات:

- أولا، التحديات المجالية والتنظيمية؛

- ثانيا، الموارد البشرية والميزانية بما يؤثر على صيانة المراكز الصحية ووضعية المستعجلات بالعالم القروي، وكذلك ضعف ميزانية القطاع، رغما على أن الدولة قامت بمجهودات جبارة في هذا الميدان؛

- ثالثا، الموارد البشرية، حيث سجلت تباينا كبيرا على مستوى توزيع محنيي الصحة في الجهات، حوالي نصف الأطر الصحية في المغرب يعني 48.7% السيد الوزير المحترم هي موجودة في جمتين فقط، يعنى الدار البيضاء - سطات وفي الرباط - سلا القنيطرة؛

-رابعا، إشكالية الحكامة.

السيد الوزير المحترم،

إن شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالمغرب في الوسط القروي يحتاج إلى إعادة النظر بشكل مستعجل وعميق حتى نضمن الانسجام مع الرؤية الإستراتيجية لجلالة الملك نصره الله، الذي يعتبر أن الرعاية الصحية الأولية يجب أن ترتكز على الالتزام بالعدالة الاجتماعية والمساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية وعلى الاعتراف بالحق الأساسي في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في حدود ما تبقى من الوقت.

كاين تعقيب؟

شكرا.

إذن، "النهوض بالمجال الصحي والحماية الاجتماعية بأقاليم جممة درعة-تافيلالت" موضوع السؤال السادس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المداني املوك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير الاستعجالية المتخذة من طرف وزارتكم للنهوض بالمجال الصحي والحماية الاجتماعية على مستوى أقاليم درعة- تافيلالت وعلى الخصوص إقليم تنغير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

يعرف قطاع الصحة والحماية الاجتماعية بجهة درعة- تافيلالت تطورا مما منذ أن تأسست هذه الجهة.

بالإضافة إلى الوحدات الاستشفائية القائمة توجد مشاريع استشفائية أخرى في طور الإنجاز أو في مراحلها النهائية، نذكر منها:

- توسعة وتهيئة المركز الاستشفائي الجهوي مولاي علي الشريف؛
 - بناء مستشفى أرفود بالرشيدية؛
 - مستشفى القرب بالريصاني؛
- -المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي حساين بناصر ومستشفى الاختصاصات بورزازات؛
 - المستشفى الإقليمي ومستشفى القرب ببولمان دادس بتنغير؛
 - والمركز الاستشفائي الإقليمي بزاكورة وغيرها.
- إضافة إلى عدد من مستعجلات القرب المنجزة منها 8 أو المبرمجة في إطار المخطط الجهوي لعرض العلاجات خلال سنة 2022-2023 وعددها 10.

وتتوفر الجهة على مختبرين للصحة العمومية بالرشيدية وورزازات، كما

عرفت انخفاضا كبيرا في لائحة الانتظار لمرضى القصور الكلوي، وذلك بفضل الشراكة التي تنهجها المصالح الجهوية والإقليمية للصحة والحماية الاجتاعية.

أهم الأجهزة التقنية المتوفرة في الجهة:

- جمازين للرنين المغناطيسي (IRM¹) بمركزين استشفائيين مولاي علي الشريف وسيدي حساين بناصر بورزازات؛
 - 5 أجمزة للتصوير المقطعي (Scanner) بالمراكز الاستشفائية؛
 - جماز التصوير الإشعاعي للثدي (Mamographie) بالرشيدية؛
- 10 أجمزة للراديو المتنقل و11 جماز للفحص بالصدى في كل من أقاليم الجهة.

وكذا تم برمجة إحداث مشاريع أخرى في طور الدراسة وأخرى توجد قيد الإنجاز من أهمها:

- الدراسة لإحداث المركز الاستشفائي الجامعي بالجهة؛
- تهيئة البناية القديمة بمستشفى مولاي علي الشريف ومستشفى سيدي حساين بناصر وزاكورة والمختبر الجهوي للتحاليل الطبية وتوسعة المستشفى الإقليمي لميدلت 150 سرير؛
 - تجهيز مستشفى زاكورة والرشيدية وورزازات؛
 - بناء مصلحة الأمراض العقلية بسعة 30 سرير بميدلت؛
- إنجاز مصلحة جموية للمستعجلات الطبية (SAMU²) بالمركز الاستشفائي الجهوي؛
- برمجة 3 مراكز إضافية لتقويم العظام وتصحيح النطق ومركز للأطراف الصناعية، بالإضافة إلى المشاريع المبرمجة في إطار صندوق التنمية القروية وعددها 11 مشروع.

تم كذلك إبرام عدد من الشراكات مع العديد من الفاعلين والهياكل بالجهة من أجل رفع مستوى جودة العرض الصحي وتحسين المؤشرات الصحية بالجهة، نذكر منها ولاية جهة درعة- تافيلالت والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مجلس الجهة، المجالس الإقليمية، المجلس الجهوي لحقوق الإنسان، وتهم تحسين ومواكبة الحدمات الطبية ودعم المؤسسات الصحية بالموارد البشرية والمساهمة كذلك في تسهيل وتأمين عملية نقل وإسعاف الحالات المستعجلة في حالة المرض أو الولادة أو الحوادث.

وقد شهدت الجهة تحسنا كبيرا في الموارد البشرية في السنوات الأخيرة بفعل تنظيم المباريات الجهوية للتشغيل، رغم أنها تعاني تحديا كبيرا لاستقطاب الأطباء العامين، وذلك بسبب ضعف جاذبية المنطقة وانعدام

¹ Imagerie par Résonance Magnétique

² Service d'Aide Médicale Urgente

التحفيزات بها، ويعول في هذا الإطار على مقاربة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت. السيد المستشار، هل من تعقيب؟

تفضل.

المستشار السيد المداني املوك:

لابد أن نؤكد بداية على أننا متفقون جملة وتفصيلا مع مضمون جوابكم، مبرزين أهمية ما تحقق من إنجازات في هذا الإطار، مثمنين مجهودات التي تقوم بها وزارتكم للنهوض بالمجال الصحي والحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.

واعتبارا للدور المحوري الذي يضطلع به هذا القطاع الذي يعيش مع الأسف على وقع ضعف الحدمة العمومية الناجمة عن الخصاص في الموارد البشرية ونقص في البنيات التحتية وعدم توزيعها بشكل عادل على كل جمات المملكة، للأسف قطاع راكم العديد من الخيبات الموروثة، والطبيعي أمام هذه الوضعية هو ضعف في أداء القطاع والذي أضحى أحد أكبر الإشكاليات التي نعانيها في جمة درعة – تافيلالت.

في هذا الإطار، لابد أن أضعكم، السيد الوزير، في صورة هذا الأوضاع المزرية التي يعيشها القطاع الصحي بهذه الجهة، على سبيل المثال مستشفى القرب بجاعة قلعة مكونة الذي يعاني من نقص حاد في الأطر الطبية، فالمستشفى بدون طبيب عام فبالأحرى أطباء الاختصاص وعلى رأسها قسم الجراحة والإنعاش والتخدير، حيث تم نقلهم بدون أن يتم تعويضهم، ناهيك عن تعطل مصلحة التوليد والجراحة بالمستشفى بسبب إلحاق الطبيبة بالمستشفى الإقليمي لتنغير، إضافة إلى النقص الحاد في الممرضين، خصوصا بمركز الترويض كتقويم النطق وتقويم البصر.

إذن، السيد الوزير، كيف يمكن لساكنة هذه المنطقة التي تفوق ساكنتها 120 ألف نسمة أن تقاوم التهميش وتتطور بشكل ملفت لتكون أحد الأقطاب السياحية الكبرى بالجهة أن تعيش في غياب كل مرافق الصحة.

لذا نطلب منكم، السيد الوزير المحترم، التدخل بشكل مستعجل وتوفير الموارد البشرية اللازمة والتجهيزات لتفادي عناء السفر وتنقل ساكنة الإقليم ما بين ورزازات والرشيدية وبعد الحالات صوب مدينة مكناس، والتي تعاني مستشفياتها بدورها من الاكتظاظ وضعف الموارد البشرية.

السيد الوزير المحترم،

إن من بين الإشكاليات الكبيرة التي يعرفها القطاع الصحي بالجهة بغض النظر عن التمويل هو وجود خريطة صحية غير متوازية متقادمة جدا والمفروض إعادة بنائها وفق المعطيات الجديدة التي أفرزتها التجربة الجهوية الجديدة حتى تتمكن الساكنة بالجهة من الولوج العادل لاستعال تجهيزات

"سكانير"، بحيث أن الوضع الحالي فيه صعوبات كبيرة، مما يطرح إشكالية تأخر وإعادة الفحوصات الطبية ويجعل الخدمة الصحية ضعيفة أو غير متوفرة في بعض الجماعات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "وضعية المستشفيات الإقليمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مجد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

تعاني المستشفيات الإقليمية من خصاص محول على مستوى الأطر الطبية والتجهيزات الأساسية الطبية والاستشفائية، رغم الجمهودات التي نعرفها، السيد الوزير، اللي بذلتوها في هاذ القطاع ولكن مازال هناك خصاص، مما يحد من قدرتها على القيام بوظائفها على الوجه المطلوب، ويفاقم من معاناة كذلك المواطنين مع مشاكل التطبيب والعلاج.

السيد الوزير،

بغينا نسولوكم على التدابير التي تعتزمون القيام بها تنفيذا للبرنامج الحكومي في مجال الصحة من أجل الارتقاء بالمستشفيات الإقليمية بما يكفل تطوير خدماتها وتوفير وسائل التطبيب والعلاج بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

من الضروري الإشارة إلى وضعية المستشفيات الإقليمية قد عرف تطورا ملموسا في السنوات الخمس الأخيرة، بهدف تحسين جاذبية المستشفيات العمومية، بفضل المجهودات التي تبذلتها السلطات العمومية في بلادنا لدعم تنافسية القطاع الصحي بالوسائل والموارد الكافية ليرقى إلى تطلعات المرتفقين، وليكون كذلك في مستوى تحديات الورش الملكي

الكبير للحماية الاجتماعية، حيث تمت المراهنة على إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها وإعدادها لتوسيع التغطية الصحية وضان ديمومتها. للتذكير، فإن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تستثمر ما يقارب مليار درهم برسم ميزانية الاستثمار السنوية في القطاع بهدف تعزيز المرافق والمعدات التقنية للمستشفيات الإقليمية والجهوية وتأهيل بنياتها وتجديد عصرنة تجهيزاتها الطبية والبيوطبية.

الوضعية اليوم:

- بنايات تخضع لمعايير هندسية وتقنية، مقاييس موحدة وفقا للإطار المعتمد في هذا الشأن (la normalisation)؛
- حظيرة التجهيزات الطبية والبيوطبية والتقنية يتم تجديدها وعصرنتها باستمرار، لتتماشى مع أحدث وأدق التكنولوجيات الطبية وتخضع للرصد التكنولوجي (la veille technologique)؛
- اعتماد تدابير جديدة لخدمات الصيانة والتأهيل وتحديد المواعيد والفوترة من خلال تطوير وتعميم النظام المعلوماتي لتعزيز الحكامة التدبيرية بمختلف المصالح التابعة للمراكز؛
- إقرار إلزامية احترام مسلك العلاجات لتخفيف الضغط على المستشفى الإقليمي؛
- تدابير تنظيمية جديدة كذلك فيما يخص مصالح المستعجلات بالمستشفيات، الهدف منها هو تحسين ظروف الاستقبال للوافدين على هذه المصالح وتنظيم وإعادة هيكلة مسلك المستعجلات الطبية؛ وكذلك الانكباب اليوم، يجب الانكباب بجدية على تحدي نقص الموارد البشرية عبر اعتاد مقاربة جديدة تروم أجرأة البرنامج الطبي
- الموارد البشرية عبر اعتماد مقاربة جديدة تروم أجرأة البرنامج الطبي الجهوي هو السبيل الوحيد اللي عندنا لأن الموارد البشرية هاذ الشي اللي عندنا، جميع الجهات كايشكيو بالموارد البشرية ولكن العدد ديالهم، راه ما كاينش عدالة من ناحية التوزيع لأنه حتى شي جهة ما مكتفية، فعبر اعتماد مقاربة جديدة تروم أجرأة البرنامج الطبي الجهوي لأن البرنامج الطبي الجهوي هو اللي غادي يسهل الحركية ديال الأطر الطبية داخل الجهة؛
 - اعتاد التشغيل داخل المستوى الجهوي وفقا لحاجيات كل جمة؛
- الانفتاح على الكفاءات الأجنبية الطبية والمغربية كذلك، اللي كتارس في الخارج؛
- إضافة على ما يتضمنه البرنامج الإصلاحي الهيكلي للمنظومة الصحية من محاور تترجم التزام السلطات العمومية من خلال بنود القانون الإطار 9.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية وتأهيل البنايات والمرافق.
- كانت الظرفية الاستثنائية لجائحة كورونا رغم مخلفاتها وتداعياتها السلبية

كانت فرصة وتجربة مكنت من تعزيز وتجويد وسائل العمل بكل المستشفيات وتعزيز قدراتها، بحيث يمكن القول اليوم بأن كل ما يخص العمليات بمختبرات المراكز الاستشفائية متوفرة واستفاد من ذلك...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

موضوع مهم، خلينا للسيد الوزير واحد 8 الثواني، حتى هو تخلى لنا على حصصه في التعقيب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مُحَد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على الجواب ديالكم اللي هو واقعي في الحقيقة هناك مجهود مقدر تبذلونه لتنمية القطاع ولتطويره، خصوصا بعد الأزمة الصحية الخطيرة لكوفيد، أدخلت العالم في غرفة انتظار وقاومتم الخصاص بشكل واضح، بالرغم من المعاناة الحقيقية التي تعيشها الساكنة مع هذا الخصاص ومع ضعف المرفق الصحى العمومي في أداء هذه الوظيفة.

واقع معاش نتقاسمه معكم، السيد الوزير، جميعا ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نقدر هذه الصعوبات بحكم أننا تواصلنا مع الساكنة في مختلف الأماكن داخل مناطق المملكة، خصوصا في المناطق القروية والمدن الصغرى ووقفنا على حجم الخصاص الكبير، إذن ولله الحمد بدأنا نخرج من الأزمة الصحية وبدأت المرافق الصحية الوطنية تخرج تدريجيا كذلك من تداعيات الضغط الذي مارسته الجائحة لما يزيد عن سنتين.

لذا فالمطلوب منكم، السيد الوزير، تسريع وثيرة إنجاز برنامج الحكومة في هذا الإطار والبحث عن آليات سريعة لتوفير الموارد البشرية الكافية ومختلف التجهيزات الضرورية لتحسين أداء مستشفياتنا وفتح ماكان مغلقا في أفق إعادة النظر في الخريطة الصحية.

وهنا كنطلبو منكم، السيد الوزير، مستشفى سيدي العياشي اللي موجود بجاعة سيدي علي بن حمدوش دائرة أزمور كنلتمسو أنكم تعاودو إعادة الفتح ديالو، لأنه كان مغلوق، مستشفى الأمراض الصدرية، كذلك هناك مستشفى تاريخي اللي هو بنقريش في تطوان وكان إعادة البناء ديالو باتفاقية مع شركة ديال .. (كلام غير مسموع) الأندلسية، فالأشغال متوقفة ما عرفناش الأسباب.

ولكن كنطلبو منكم، السيد الوزير، التدخل لإعادة الأشغال إلى الشطر الأخير ديالو وهاذ المستشفى غادي يكون عندو مردودية جد محمة على الساكنة القروية بالخصوص والتخفيف من الضغط الذي يوجد على

المستشفى الإقليمي لمدينة تطوان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نمر للسؤال الثامن والأخير في هذه الجلسة، وموضوعه "الخريطة الصحية للقطاع الخاص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضل السي زيدوح.

المستشار السيد مُحَد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

السؤال ديالي، السيد الوزير، هي بأن نظرا لعدة استثمارات في المجال الصحي في غياب خريطة صحية وطنية، لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة من أجل إخراج الخريطة الصحية في أقرب الآجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

قامت الوزارة بإصدار المرسوم 2.14.562 بتاريخ 24 يوليوز 2015 المتعلق بتنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، والذي يعد بمثابة المرسوم التطبيقي لمقتضيات القانون الإطار 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات.

طبقا لمقتضيات هذا المرسوم فإن إحداث وتوطين البنيات التحتية والمنشآت الصحية وكذا التجهيزات البيوطبية يتم في إطار هاذ الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات حسب عدد السكان والمجال الترابي الصحي والخاصيات الوبائية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية وكذا توجيهات تصاميم التهيئة المتعلقة بكل المجال الترابي، قامت المديريات الجهوية للصحة والحماية الاجتماعية بإعداد مخططاتها الجهوية لعرض العلاجات، الشيء الذي مكن من توفير بنك للمشاريع الصحية يتم إنجازها بالتدرج طبقا لأولويتها ضمن البرنامج العام للوزارة والإمكانيات المتاحة.

تم الانتهاء من إعداد كل مشاريع المخططات الجهوية لعرض العلاجات في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين في الجهة والمصادقة على 10 منها من طرف اللجان الجهوية لعرض العلاجات والتي يترأسها السيد الوالي للجهة، بينما يوجد مشروعين متبقيين لجهة العيون - الساقية الحمراء ودرعة تافيلالت في طور المصادقة.

ولأجل ضان عرض صحي عادل ومنصف على مستوى مجموع التراب المملكة بهدف تحسين الولوج إلى الحدمات الصحية، شرعت الوزارة كذلك في تأهيل العرض الصحي، وسيتم في هذا الإطار إحداث خريطة صحية جموية تسمح بتحديد أولويات الاستثار في مجال الصحة والحماية الاجتماعية على مستوى كل جمة، مما سيساهم في تعزيز العرض الصحي الجهوي وتقليص الفوارق المجالية الذي.. كما انطلقت عملية أجرأة البرنامج الطبي الجهوي وتأهيل المؤسسات الصحية وفرض إلزامية احترام مسلك العلاجات.

فيما يخص مساهمة القطاع الخاص، فالوزارة تولي أهمية كبيرة لدعم مساهمة هذا القطاع نظرا للدور الذي يلعبه في تعزيز العرض الصحي الوطني، إذ تنص المادة 29 من القانون الإطار 34.09 المتعلقة بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات على إمكانية وضع تدابير مشجعة لدعم القطاع الخاص، وفقا لدفتر التحملات تضعه الإدارة.

لابد من لإشارة في هذا السياق إلى أن الوزارة قد حثت على إدراج تدابير تحفيزية لفائدة القطاع الخاص ضمن ميثاق الاستثمار الذي يوجد الآن قيد المراجعة، وذلك للتشجيع على الاستثمار في المناطق والجهات والتي تعرف ضعف في العرض الصحى.

وبهذه المناسبة لابد من الإشادة بالدور الطلائعي والمساهمة الكبيرة للقطاع الخاص ببلادنا في معاضدة مجهودات السلطات العمومية في الحرب على الوباء، ويعول عليه اليوم كذلك في تسخير طاقته لتعزيز قدرات المنظومة الصحية الوطنية بالاستثار في تمويل الرعاية الصحية وتوفيرها من أجل بلوغ هدف توسيع التغطية الشاملة والمساعدة في النهوض بالأولويات الإستراتيجية والأهداف الطموحة في مجال الصحة العامة، من خلال الشراكات في إطار تعاقدي، قطاع عام- قطاع خاص، وشراء خدمات الشراكات في إطار تعاقدي، قطاع ما خلال نهج طب الأسرة وغيرها من مقدمي علاجات الخواص وكذا من خلال نهج طب الأسرة وغيرها من أوجه التشاور...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

شكرا السيد الوزير.

تفضل السي زيدوح في إطار التعقيب.

المستشار السيد مُجَّد زيدوح:

شكرا السيد الوزير.

كنشكرك على الإجابة.

احنا ملي طرحنا هذا السؤال، الخلفية ديال السؤال هو بأننا تنعرفو بأن كاين عدم التوازنات ما بين الجهات فيما يخص الاستثارات في القطاع الخاص، ولذلك خرجت في الجريدة الرسمية ديال 2011/07/27 خرجت الخريطة الصحية ديال القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الجهوي كذلك، وكذلك حددت المعايير ديالها وبأن حتى في الجريدة الرسمية تتقول في كل مسنوات خصنا نعاودو نجددوالخريطة الصحية ديالنا، ونديرو التقويم في كل خمس سنوات.

اَحْنَا اليوم مازال ما عندنا حتى خريطة صحية بالأحرى كيفاش نديرو التقويم ديالها، وكيفاش يمكن لنا نعاودو أننا نحيوها من بعد 10 سنوات.

علاش تنقولو الخريطة الصحية؟ لأن هناك واحد الاستثمارات عديدة وكثيرة، ولكن هاذ الاستثمار فين واقع، السيد الوزير؟ إلا في الدار البيضاء، مراكش، الرباط، فاس، طنجة. ولكن فين هي التوازنات ما بين الجهات؟

احنا اليوم بغينا الوزارة تكون عندها خريطة صحية في القطاع الخاص باش يمكن لها تتثبت وكذلك توجه المستثمر فين خصو يمشي، بطبيعة الحال المستثمر ما يمكن لوش يمشي لأي جمة، ولكن هناك تحفيزات خص تعملها الدولة.

احنا اليوم الطلب ديالنا أشنو هو؟ هو نعطي المساواة ما بين الجهات سيما فيما يخص الاستثارات، فيما يخص الموارد البشرية، لأنه التوزيع العادل والإصلاح لعدم التوازن ما بين الجهات هو الأساس ديال الخريطة الصحية.

ولذلك، السيد الوزير، احنايا بغينا اليوم نسألك كذلك على اللجنة الوطنية اللي هي تتقوم بالتنسيق ما بين القطاع العام والقطاع الحاص، لأن هي اللي تتكون كذلك مكلفة فيما يخص الحريطة الصحية، احنا علاش اليوم تتتكلمو اليوم؟ تنتكلمو، السيد الوزير، على الاستثمارات اللي تنشوفوها خارج الإطار، كأن وزارة الصحة غير موجودة، اللي جاء بغا يدير شي حاجة تيديرها في هاذ المدن، هاذ الأمر هذا غادي يخلق في المستقبل واحد المتاعب، ولذلك الخريطة الصحية راه أساسية لأن القطاع العام عندها خريطة صحية، ولكن الخريطة الصحية ديال القطاع الخاص غير موجودة بتاتا.

ولذلك لابد، طبقا، لما خرج في الجريدة الرسمية ديال 2011 لابد تخرج خريطة صحية، وهذا هو السؤال ديالنا، علاش مازال هذا التعطيل؟ لأن ما تيطلبش واحد التكلفة مالية، تيطلب إلا واحد إرادة سياسية باش يخرج، باش على الأقل تكون حتى الدولة تيمكن لها تعرف راسها فين غادية، فين يمكن لها توجه المستثمر، هذا هو السؤال ديالنا السيد الوزير. وتنشكروك على الإجابة كذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أشكر السيد الوزير، وأشكر الجميع على الإسهام القيم في هذه الجلسة. ورفعت الجلسة.